النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

• العدد : 463
من 16 الى 22 يونيو 2022
تصدر كل خميس
• الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

القضاء على البطالة رهين بالقضاء على نظام الاستغلال الرأسمالي التبعي

ضيف العدد : **رفيق المهداوي**

النظام الرأسمالي لا ينتج إلا المزيد من البطالة والفقر والهشاشة وكل المآسي الاجتماعية

النهج الديمقراطي يخوض حملة قوية ضد التضييق والمنع 2

الوضع العام: استشراء احتكار ونهب الثروات واتساع حجم الفساد وتعميق معاناة الجماهير الشعبية 6

الطاقة المتجددة بالمغرب بين أهمية القطاع والهيمنة المخزنية 13

أي دور للمناضلات في الأحزاب الشيوعية والعمالية في بناء الحزب المستقل 14

كلمة العدد

مغرب الغلاء والعطش:
شعب مفقر وكمشة من المنتفعين الاحتكاريين

يتعرض المغرب إلى تفاعل آفة الجفاف وغلاء أسعار المواد الأساسية مما ينذر بحدوث كارثة اجتماعية غير مسبوقة. فللجفاف أسباب متعددة ولا يمكن إلقاؤها فقط على حساب وحيد وهو ندرة التساقطات والتغيرات المناخية. إن هذا السبب أصبح حقيقة واقعة ومعطى بنيويا للبيئة المحلية منذ عدة عقود، مما بات يحتم اتخاذ إجراءات وتدابير استراتيجية تحد من مخلفاتها، وتسمح بابتكار الحلول التي تحفظ للشعب المغربي حقوقه وتحمي ثروته المائية الجوفية والسطحية من التبذير والضياع. ولأن الاختيارات الاستراتيجية المتبعة في النشاط الفلاحي والصناعي والسياحي وتدبير المساحات الخضراء بالمدن هي اختيارات تخدم تنمية مصالح كمشة من الاحتكاريين وتحقيق الربح السريع، أصبحت هذه الاختيارات من أسباب تعميق آفة الجفاف والتبذير الإجرامي للثروة المائية للمغرب.

من نتائج هذه الاختيارات اللاشعبية واللاوطنية القضاء على أسباب العيش الكريم بالبادية، وما يتولد عنه من موجات الهجرة إلى الخارج والى أحزمة الفقر المحيطة بالمدن الصغرى والكبرى. يهاجر الفلاحون الصغار المفلسون ومعهم جيش من الفلاحين الفقراء والمعدمين ويضطرون الى بيع ممتلكاتهم وخاصة الأرض إلى مجموعة من المتربصين من الملاكين الكبار أو من الأطر البيروقراطية المدنية والعسكرية، وتحويلها إلى ضيعات يجلبون لها ما تبقى من ثروة مائية والتهافت على الزراعات التصديرية من بواكر وبرتقال وأجناس من الفواكه مطلوبة في الخارج رغم كلفتها من الماء واستنزاف التركيبة المعدنية للأرض.

بفعل هذه الاختيارات المفلسة تحولت البادية الى وكر ينتج الفقر ويوسع من صفوف الفقراء، وحرم المغرب من أهم عوامل تحقيق الكفاية في الغذاء، ومن أهم مصدر إنتاج المواد الأساسية لعيش أوسع الجماهير، وبالتالي اللجوء الى الاستيراد مما يسمح للاحتكاريين بالتحكم في كمية المواد الغذائية الأساسية وتحديد أسعارها تحقيقا للأرباح الخيالية. هكذا أطلقت الكتلة الطبقية السائدة يد كبار ملاك الأراضي من أجل نهب البادية وتصدير الثروات الفلاحية وكذلك السماح للاحتكاريين باستغلال الفرصة للربح السريع.

ليس الجفاف قضاء وقدر لأن من بين أسبابه سياسات واختيارات الدولة والكتلة الطبقية سيدة هذه الدولة، ولذلك نرى أن من بين الأولويات في البادية حماية الثروة المائية والقطع مع السياسات الفلاحية المبذرة لها وتنظيم الفلاحين الصغار والفقراء والمعدمين للدفاع على الانتفاع من هذه الثروة ومواجهة الملاكين الاحتكاريين ومحاربة الزراعة التصديرية المستهلكة للماء. ولكي ينتظم هؤلاء الفلاحون لابد من بناء أدوات الدفاع الذاتية ومن بينها النقابة للفلاحين التي تتولى صياغة الملفات والمطالب وتقدم المقترحات النضالية من أجل فرض هذه المطالب وانتزاع الحقوق من يد الدولة والملاكين الكبار. ومن بين ما يساعد على إنجاح بناء هذه التنظيمات الذاتية نجد التغيير البنيوي والهيكلي الذي عرفته البادية نفسها وبفعل دخول الرأسمالية المفترسة إلى القطاع الزراعي ووجود طبقة عاملة زراعية تفوق المليون عامل وعاملة، وهو الأمر الذي لم يعشه المغرب في العقود الأولى من الاستقلال الشكلي. إن وجود الطبقة العاملة في المواقع الأساسية بالبادية يحمل معه بذور الوعي والتنظيم. كما أن البادية تعتبر موطنا للشباب المتعلم والحاصل على التكوين الجامعي لكنه معطل تهدر طاقاته وهذا الشباب يحمل من المشاريع ما يمكن البلاد من النهوض السريع إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحرة والمستقلة عن الهيمنة الامبريالية وإملاءات المؤسسات المانحة التي أغرقت المغرب في الديون وسجنته في القسمة الدولية للعمل كبلد مصدر للخيرات الخام أو كضيعة للشركات المتعددة الاستيطان. فهؤلاء الشباب هم المرشحون كمثقفين عضويين لقراهم وبلداتهم لكي يلعبوا دورا طليعيا في تنظيم الكادحين ونقل الوعي التقدمي والتعبير الواعي عن طموحات أهاليهم في المغرب المهمش. ليس من قبيل الصدف أن ينتبه النظام القائم الى ذلك ويطلق مشروع خلق طبقة متوسطة في البادية، ونحن نعلم أن مثل هذه المشاريع تكون محكومة بخلفية أمنية، ولذلك تسعى إلى إرشاء النخب وربطها بدواليب المخزن في البادية وعزلها عن حاضنتها الشعبية.

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : ANTEPRIMA

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

إلى الأمام من أجل انتزاع حقنا في عقد مؤتمرنا الوطني الخامس

النهج الديمقراطي بجهة الرباط ينخرط في الحملة ضد التضيق والمنع لعقد مؤتمره الوطني الخامس، حيث نظمت الكتابة الجهوية بجهة الرباط مهرجانا خطابيا يوم السبت 11يونيو2022 بقاعة هيئة المحامين بالرباط تحت شعار: "إلى الأمام من أجل انتزاع حقنا في عقد مؤتمرنا الوطني الخامس" بمشاركة مجموعة من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبيبية والجمعوية عبرت عن تضامنها المطلق مع النهج الديمقراطي ضد ما يتعرض له من مضايقات وقيود وقمع وترهيب وحرمان من تنظيم أنشطته في القاعات العمومية ومن الولوج إلى الإعلام العمومي ومن تعليق

اللافتات في الساحات العامة ومنع ضيوفه من الدخول إلى البلاد وكذا ما يعاني منه النهج الديمقراطي في مختلف مناحي الحياة اليومية من اعتقال ومحاكمات وأحكام صادره ضد بعض مناضليه ومناضلاته وحرمات من وصول إيداع الملفات القانونية المتعلقة بتجديد كتاباته المحلية والجهوية إلى غير ذلك من الانتهاكات الصارخة والتدخلات المخزنية لدي العديد من الأسر لثني أبنائها وبناتها من الانضمام للنهج.

افتتح المهرجان الخطابي التضامني بكلمة الكتابة الجهوية للحزب، التي استعرضت خلالها مختلف أشكال الممارسات والعراقيل والمنع والمضايقات التي تمارسها وزارة الداخلية أمام النهج الديمقراطي ومناضليه ومناضلاته، وذكرت بكل الإجراءات الإدارية التي تقدمت بها الكتابة الوطنية للحصول على قاعات وأماكن عمومية لعقد الجلسة الافتتاحية وإقامة المؤتمرين/ات وتنظيم أشغال المؤتمر، سواء بالدار البيضاء أو الرباط، إلا أنها تواجه بالتسويف والمماطلة والعرقلة، في انتهاك صارخ لما ينص عليه الفصل التاسع والعشرون من دستور 2011 على أن : "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة" وكذا الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والمتعلقة بالحريات العامة وحقوق الأفراد والجماعات، وقانون الحريات العامة، والمنشور رقم 99/28 الصادر في 5 نونبر 1999 للوزير الأول والمتعلق باستعمال القاعات العمومية من طرف الجمعيات والأحزاب والنقابات، باعتبار أن العبارة الإدارية: (يتعذر علينا الاستجابة لطلبكم ما لم يكن مرفقا بإذن مكتوب مسلم من طرف السلطة المحلية يرخص بمقتضاه لحزبكم... بتنظيم .....) مخالفة لقوانين الحريات العامة، وتؤكد بالملموس الإطار التحكمي لوزارة الداخلية وسيف ديمقليس المسلط على كل الإطارات السياسية والمدنية المانعة لعرقلة أنشطتها ومؤتمراتها ...

وأكدت كلمة الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بجهة الرباط أن التضييق والحصار المضروبين على النهج الديمقراطي ليس وليد اليوم بقدر ما هما تتويج وتصعيد لممارسة قمعية ظل النهج الديمقراطي يتعرض لها منذ تأسيسه، في خرق سافر لحقوقه كحزب قانوني، وخرق القوانين المنظمة للحريات العامة ولحقوق الإنسان. كما

> وذكرت بكل الإجراءات الإدارية التي تقدمت بها الكتابة الوطنية للحصول على قاعات وأماكن عمومية لعقد الجلسة الافتتاحية وإقامة المؤتمرين/ات وتنظيم أشغال المؤتمر، سواء بالدار البيضاء أو الرباط، إلا أنها تواجه بالتسويف والمماطلة والعرقلة

أعلنت خلالها التشبث بعقد المؤتمر الوطني الخامس في التاريخ المحدد له، وفي شروط عادية من خلال الاستفادة من قاعة عمومية ملائمة لعقد الجلسة الافتتاحية، ومكان مناسب لتنظيم أشغاله وإقامة المؤتمرين/ات، وأن جميع مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي بجهة الرباط على أهبة واستعداد لخوض النضال من أجل انتزاع حقنا المشروع، الذي يعرف مساندة ودعما لا مشروطا من قبل كل القوى الديمقراطية السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والجمعوية.

وتوالت كلمات الوفود الممثلة للعديد من الهيآت السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والجمعوية لتعبر عن تضامنها ودعمها ومساندتها لحزب النهج الديمقراطي من أجل انتزاع الحق في استعمال القاعات العمومية لعقد المؤتمر الوطني الخامس والتنديد بالحصار والتضييق والمنع الذي يطال النهج الديمقراطي ويطالها هي أيضا، كما يطال العمل السياسي التقدمي، كما تمت قراءة العديد من الرسائل التضامنية مع النهج الديمقراطي، توصلت بها الكتابة الجهوية، ممن تعذر عليهم الحضور لالتزامات سابقة :

- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب
- فيدرالية اليسار
- جماعة العدل والإحسان
- الحزب الاشتراكي الموحد
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
- الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي
- ترانسبرانسي المغرب
- الجمعية الوطنية للمحامين بالمغرب
- الجمعية المغربية للنساء التقدميات
- فصيل طلبة اليسار التقدمي
- القمة العالمية للشعوب

وضمن الشهادات عن المنع والتضييق التي تخللت العرس النضالي التضامني، قدمت شهادة فرع الخميسات وفرع الرباط كأمثلة الحرمان من وصول إيداع الملفات القانونية لكتاباتها المحلية والمنع من تنظيم أنشطتها بالقاعات العمومية وتعليق اللافتات بالساحات العمومية...

وقبل ختم المهرجان الخطابي، ألقى عضو الكتابة الوطنية الحريف عبد الله كلمة أكد من خلالها الإصرار والصمود من أجل تنظيم النهج الديمقراطي لمؤتمره الوطني الخامس أيام 23، 24 و25 يوليوز 2022 كيفما كانت الظروف، كما أكد أننا في النهج الديمقراطي متشبثين بإرثنا النضالي متواجدين في مختلف ساحات النضال، ودعا إلى تكثيف التضامن والعمل الوحدوي لمواجهة السياسات الرجعية المناهضة لمصالح الشعب المغربي والاستبداد والتسلط...

وتم اختتام المهرجان بنشيد النهج الديمقراطي:

لنا يا رفاق لقاء غـــــدا سنأتي ولن نخلف الموعد
وهذي الجماهير في صفنا ودرب النضال يمد اليد
سنشعلها ثورة في الجبـال سنشعلها ثورة في التلال
وفي كل شبر سنبعثمـــــا نشيدا يجدد روح النضال

موموش لحسن

لا بديل عن المقاومة الشعبية

انزكان آيت ملول

نقابيون في زيارة تضامنية لعمال/ات شركة "سودفي" المعتصمين

متابعة للملف الاجتماعي لعاملات وعمال شركة "سودافي" بجماعة أولاد حدو/عمالة انزكان ايت ملول والمتعلق بإقدام إدارة هذه الشركة على طرد عضو المكتب النقابي ومندوب الأجراء التابع لنقابة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية في الاتحاد المغربي للشغل.

وفي إطار المؤازرة والوقوف على المشاكل التي تعاني منها الطبقة العاملة في القطاع الزراعي عامة وفي شركة "سودافي" خاصة، ومن أجل التعرف على واقع ومعاناة العمال والعاملات عن قرب ، وإشراك الفاعلين الاجتماعيين الدوليين في رصد ومعاينة خروقات وتعسفات الباطرونا وخصوصا الأجنبية وخرقها للحقوق الشغلية كما هي متعارف عليها دوليا، حل بعد زوال اليوم الجمعة 10 يونيو2022 بالمعتصم أمام مقر هذه الشركة وفد (مكون من أعضاء إحدى النقابات الاوربية وأعضاء من المكتب التنفيذي للجامعة على رأسهم الكاتب الوطني للجامعة الرفيق سعيد خير الله والرفيقة سميرة الرايس إضافة الى الكاتب الجهوي الأخ الحسين بوالبرج وأعضاء من الفروع الاقليمية وأعضاء بعض المكاتب القطاعية التابعة للجامعة بالجهة)، وقد كانت هذه الزيارة مناسبة أكد خلالها الكاتب الوطني للجامعة دعم ومساندة كافة أجهزة النقابة لنضالات العمال والعاملات في معاركهم النضالية ومنددا بالتضييق ومحاربة العمل النقابي من خلال طرد عضو المكتب النقابي بهذه الشركة لأسباب واهية ومتسائلا في نفس الوقت هل كان بإمكان هذه الشركة الفرنسية الإقدام على محاربة العمل النقابي ورفض الحوار لو كانت ببلدها الأصلي، مشيرا الى أن المسؤولية تتحملها السلطات المحلية والوصية على قطاع الشغل ببلادنا، وقد أكد أن هذا الملف ستتم متابعته على جميع المستويات من أجل وضع حد لهذه التجاوزات.

ومن خلال متابعة ملف عمال وعاملات هذه الشركة يظهر أنه أصبح ككرة الثلج تكبر ويزداد حجمها مع مرور الوقت.

الدار البيضاء

عمال تعاونية إنتاج "الحليب الممتاز": تشريد ولا أجور

يعاني عمال تعاونية الحليب "سوبير لي" بالدار البيضاء، وعددهم/ن 170

من إقدام إدارة التعاونية على إغلاق أبواب معمل التعاونية في وجه العمال وبدون أي مبرر وبدون مراعاة لالتزامات هؤلاء العمال تجاه أسرهم واستقرار عوائلهم المعيشي على هزالة أجورهم. وبالاضافة لهذا الإغلاق التحكمي فالعمال لم يتوصلوا بأجورهم منذ 5 أشهر وهذا بعلم ومسمع السلطات المعنية سواء كانت شغلية أو محلية/ مخزنية.

وفي هذا الصدد نظم العمال عدة وقفات واعتصامات واحتجاجات أمام مقر التعاونية للمطالبة بفتح أبواب مصنع التعاونية والعودة لاستئناف العمل والمطالبة كذلك بصرف أجورهم المتأخرة عن خمسة أشهر المنصرمة.

هذا وأصدرت اللجنة المحلية وشبكة تقاطع للحقوق الشغلية التابعة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعين

السبع/ الحي المحمدي بيانا تضامنيا مع عمال تعاونية إنتاج الحليب بالدار البيضاء يوم 9 - 6 - 2022 لمطالبة السلطات الوصية بالاستجابة لمطالب العمال المشروعة وإعمال بنود مدونة الشغل على علاتها.

سيدي سليمان / اولاد حسين

وفاة عامل زراعي: ويستمر النزيف في الأرواح

لقى عامل زراعي بإحدى الضيعات الفلاحية بجماعة اولاد حسين بسيدي سليمان، حتفه أثناء مزاولة عمله كعامل زراعي مما يعتبر حادثا مهنيا له ما بعده، وتجهل لحد الآن ملابساته وظروف حدوثه وأسبابها. وعقب هذا الحادث المأساوي تتناسل أسئلة مشروعة من قبيل وضعية الفقيد /الهالك، القانونية داخل الضيعة /الاستغلالية، ومدى استجابة مالكها لشروط الصحة والسلامة للعاملين داخلها ووسائل نقلهم من محال سكناهم نحو أماكن استغلالهم، ثم مدى التزام صاحب الضيعة بالالتزامات الاجتماعية والشغلية، كالتقيد بالتسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتأمين للعمال والأجور.... الخ هذه كلها نقط تنضاف إلى ضرورة فتح تحقيق في ظروف الحادث كما طالبت به جهات حقوقية ونقابية محلية وإقليمية.

عاملات وعمال شركة "سيكوميك"، تسعة أشهر من الصمود والتحدي

أدركت معركة عاملات وعمال شركة سيكوميك للخياطة بمكناس شهرها التاسع على التوالي، ومرت ممزوجة بشتائها وبردها القارس ورمضانها المُتعب، وشمسها الحارقة، لكنها معركة ثابتة بالمقاومة والتصدي والإصرار على انتزاع الحقوق المشروعة:

- **صرف الأجور المستحقة.**
- **العودة للشغل**

تسوية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وخلال الأسبوع المنصرم، وبحضور ومؤازرة مناضلات و مناضلي النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمكناس، واصلت العاملات والعمال تنويع أشكال احتجاجهم/ن ومنطلقات مسيراتهم/ن ما بين الأماكن العامة ومحطات النقل الطرقي إلى أبواب شركات أخرى مملوكة لنفس الباطرون ، ومقرات مؤسسات اجتماعية أخرى داخل مدينة مكناس، والتوجه إلى مقر العمالة، ورفع شعارات منددة بتنصل السلطات وصمتها وتهرب الباطرون من الالتزامات الثابتة والمشروعة تجاه الحقوق الاجتماعية والشغلية للعمال/ات الذين أمضى بعضهم 40 سنة من الاستغلال داخل هذه الشركة. ورفعت كذلك شعارات منددة بتحالف الإدارة والسلطات المحلية والقضاء حيال قضيتهم

التي باتت كبرى القضايا العمالية في جهة فاس /مكناس وربما في المغرب بأكمله بالنظر إلى عدد الضحايا؛ ضحايا الافتراس الرأسمالي 550 عاملة وعامل.

اعتصام العشرات من الفراشة وباعة الرصيف أمام مقر بلدية بيوكري

نفذ العشرات من الفراشة وباعة الرصيف بمدينة بيوكري بإقليم اشتوكة ايت باها **يوم الخميس 2 يونيو 2022** اعتصاما امام مقر بلدية المدينة احتجاجا على تشريدهم بمنعهم من مزاولة تجارتهم في الأماكن التي اعتادوا البيع فيها منذ مدة طويلة وعلى سد باب الحوار معهم من أجل معالجة وضعيتهم المتأزمة بسبب فقدانهم لمورد عيشهم الوحيد وغياب فرص الشغل في المنطقة التي تعاني من التهميش وغياب المشاريع الاقتصادية المنتجة لفرص الشغل.

وتجدر الإشارة الى ان هؤلاء الباعة منتظمون في جمعية حرفية قامت بمجموعة من المبادرات والنضالات منذ سنوات لكن دون تحقيق مطالبها بسبب تعنت السلطات المحلية والمجلس الجماعي وعدم تنفيذ التزاماتهما ونهجهما أسلوب ولجوء السلطات الى أسلوب الترهيب والقمع.

ساكنة دوار الحلايبية بإقليم مديونة تطالب بالسكن اللائق

نظمت سكان دوار الحلايبية بإقليم مديونة بالدار البيضاء وقفة احتجاجية حاشدة تحولت الى اعتصام امام مقرعمالة الإقليم يوم 31 ماي 2022 احتجاجا على عدم استفادتهم من السكن بعد هدم "براريكهم". وعوض فتح حوار معهم لمعالجة وضعيتهم بما يحقق مطلبهم المشروع في السكن أقدمت الأجهزة المخزنية على قمعهم وتفريقهم بالقوة مما نتج عنه إصابة ثلاث نساء تم نقلهن على وجه السرعة الى مستعجلات مديونة لتلقي العلاج.

وقد أصدرت اللجنة المحلية لمديونة التابعة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي بيانا تتضامن فيه مع الساكنة وتستنكر التدخل القمعي في حقها مطالبة بإيجاد حل لحالة التشرد التي تعيشها بتوفير السكن اللائق لها.

بلهري اقليم خنيفرة

الاحتجاج متواصل في ملف سرقة مياه نهر "اشبوكة"

لا زالت احتجاجات ساكنة جماعة لهري بإقليم خنيفرة وفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان متواصلة ضد سرقة واستنزاف مياه نهر اشبوكة من طرف بعض الفلاحين النافذين في المنطقة وعجز السلطات المعنية بوضع حد لهذه الجريمة البيئية في حق الساكنة وزراعتها وماشيتها والاحياء المائية في النهر.

وعوض فتح حوار جاد ومسؤول مع مكتب فرع الجمعية وممثلي الساكنة تلجا السلطة كعادتها الى أسلوب القمع والترهيب مما يعقد الوضع أكثر عوض انفراجه.

وفي سياق الضغط لمعالجة الملف نظم فرع الجمعية وقفات احتجاجية مسنودا من طرف الساكنة. وأصدر كل من فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان وفرع جمعية الدفاع عن حقوق الانسان بخنيفرة بيانا مشتركا بتاريخ 4 يونيو 2022 أدانا فيه قمع الاشكال الاحتجاجية السلمية لساكنة لهري والصمت المريب للسلطات والمصالح المختصة أمام الجريمة المرتكبة بوادي اشبوكة وجددا فيه مطالبتهما بالإسراع في حجز كل المضخات

غير المرخصة وهدم المنشآت المشيدة على عالية الوادي خارج الضوابط القانونية المنظمة لجلب الماء.

للإشارة فان واد شبوكة يتعرض لعملية شفط لمياهه وتحويلها لسقي الأراضي الزراعية لمجموعة من الفلاحين الأغنياء النافذين بالمنطقة الشيء الذي تسبب في تقليل صبيبه بل وتجفيفه ليلا حيث تشتد عملية شفط المياه وسرقتها في ظل صمت وتواطؤ السلطات والجهات المختصة واصطفافها الى جانب هؤلاء النافذين.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي تطالب بفتح تحقيق في الشطط في استعمال السلطة من طرف عون تنفيذ

أصدرت اللجنة المحلية لسيدي مومن التابعة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي بيانا مؤرخا في 9 يونيو 2022 استنكرت فيه استمرار عون التنفيذ محمد فرحان في الاعتداء على المواطنين/ات ضحايا الإفراغ من السكن والتشريد الناتج عن أحكام قضائية جائرة. وقد خص البيان بالذكر الاعتداء الذي مارسه العون المذكور على أسرة زريزق والسيدة الشهلاوي وعلى خديجة كودية وابنتها.

وقد عبرت اللجنة المحلية عن تضامنها مع ضحايا هذا العون مطالبة بفتح تحقيق في هذه الاعتداءات.

وفي نفس السياق أصدرت اللجنة بلاغا تخبر فيه عن رفض وكيل الملك بالمحكمة الزجرية بعين السبع تسلم شكاية الجمعية بخصوص اعتداء العون المذكور على المواطنة خديجة كودية مما يؤكد على اصطفاف القضاء والسلطة ضد الحقوق المشروعة للساكنة.

اعتقال تاجرين مضربين بتاوريرت

حسب بلاغ للجمعية المغربية لحقوق الانسان بتاوريرت فانه تم اعتقال تاجرين من التجار المعتصمين منذ أكثر من 7 أشهر بالعيون سيدي ملوك/ إقليم تاوريرت والمضربين عن الطعام منذ حوالي 15 يوما بسبب مواصلتهما إضرابهما عن الطعام احتجاجا على اقصائهما وعدم استفادتهما من محلات تجارية في السوق النموذجي تضمن قوتهما اليومي وتصون كرامتهما.

ويذكر أن العديد من التجار قد دخلوا في إضراب عن الطعام. وقام أحدهم بخياطة فمه لتأكيد اصراره على مواصلة الإضراب عن الطعام مما استدعى نقله الى أحد مستشفيات مدينة وجدة لتلقي العلاج.

البرنوصي

طرد عاملة نظافة

تعرضت عاملة نظافة بمدرسة (المنبع) للطرد من طرف إدارة المؤسسة. ويذكر أن العاملة حنان بحوش اشتغلت داخل هذه المؤسسة كعاملة نظافة منذ سنة 2008

وفور توصلها بشكاية من العاملة الضحية، بادرت شبكة تقاطع للحقوق الشغلية التابعة للجمعية

المغربية لحقوق الإنسان بفرع البرنوصي إلى مراسلة مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومفتش الشغل بالبرنوصي، تطالبه فيها وتذكر بأن المُشغِل غير ملتزم بكافة الحقوق الشغلية للعاملة من قبيل التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبطاقة الشغل وورقة الأداء وتعويض العطل السنوية والأقدمية... مذكرة إياهم بأن إدارة المؤسسة ترفض تطبيق القانون على علاته في تدبير أشبه بمنطق الإقطاع والعبودية.

حرمان النهج الديمقراطي من عقد مؤتمره الوطني الخامس

ما زالت السلطة متمادية في عرقلة حصول النهج الديمقراطي على الترخيص في استعمال القاعات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس المزمع تنظيمه في 22 و 23و24 يوليوز 2022.

وفي سياق البرنامج النضالي الذي سطره الحزب لانتزاع حقه في الحصول على الترخيص باستعمال القاعات العمومية نظمت الكتابة الوطنية والكتابة الجهوية لجهة الدار البيضاء سطات زيارتين لكل من جماعة الصخور السوداء يوم الثلاثاء 7 يونيو 2022 وجماعة المعاريف يوم 9 يونيو2022 للضغط على السلطات. ونظمت الكتابة الوطنية ندوة صحفية بالمقر المركزي للحزب يوم الأربعاء 8 يونيو2022 سلطت فيه الضوء على مظاهر المنع والتضييق والحصار التي يتعرض له النهج الديمقراطي وأكدت فيه على عزمها عقد المؤتمر حتى ولو كان ذلك في الشارع في حالة رفض السلطة الترخيص لها بعقده في قاعة عمومية. كما نظمت الكتابة الجهوية للحزب بالرباط مهرجانا خطابيا تضامنيا بنادي المحامين يوم السبت 11 يونيو 2022 من أجل حق النهج الديمقراطي في عقد مؤتمره الوطني الخامس.

وفي سياق التضامن الوطني والأممي عبرت العديد من القوى الصديقة عن تضامنها مع النهج الديمقراطي من اجل حقه في عقد مؤتمره الوطني الخامس.

المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان يستنكر قمع المدافعين عن حقوق الإنسان

أصدر المكتب المركزي الجمعية المغربية لحقوق الانسان بلاغا بتاريخ 4 يونيو 2022

يستنكر فيه ترحيل معتقل الراي الصحفي سليمان الريسوني من سجن عكاشة الى سجن غبيلة وتجريده من كتبه ولوازم الكتابة ومسوداته والإجراءات التعسفية التي تطال معتقل الراي الصحفي عمر الراضي. ويعبر فيه عن انشغاله بتواتر الاستدعاءات والمتابعات القضائية للعديد من المدافعات والمدافعين عن حقوق الانسان مجددا مطلبه بوقف المتابعات والمحاكمات لأسباب سياسية وخلق انفراج حقوقي بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الراي والتعبير ورفع الحصار عن مجال الحريات العامة، ومعبرا عن رفضه للتضييق عن حرية الرأي والإبداع الأدبي والفني.

وأدان المكتب في بلاغه منع مسيرة الجبهة الاجتماعية المغربية بالدار البيضاء ليوم 29 ماي 2022 وقمع وقفة قدماء المحاربين أمام البرلمان في فاتح يونيو 2022.

الاحتجاج على التنقيل التعسفي للصحفي المعتقل سليمان الريسوني

ادانت اللجنة المحلية للتضامن مع عمر الراضي وسليمان الريسوني وكافة معتقلي الراي وحرية التعبير في بيان لها بتاريخ 6 يونيو 2022 التنقيل التعسفي في حق الصحفي المعتقل سليمان الريسوني من سجن عكاشة الى سجن عين برجة ومصادرة مشروع روايته ويومياته وتمزيق كتبه. وطالبت اللجنة بإرجاع كل الوثائق التي سلبت منه.

وفي نفس الإطار طالبت لجنة الاعلام التابعة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي في بيان لها بتاريخ 6 يونيو 2022 بالتراجع الفوري عن القرارات التعسفية ضد سليمان الريسوني مستنكرة مصادرة وابداعه الفكري. كما طالبت بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وجعل حد للاعتقال السياسي وضمان حرية الراي والتعبير والحق في التظاهر السلمي وكافة الحقوق والحريات.

قمع الاحتجاجات والنضالات من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإقليم كرسيف

أصدر فرع كرسيف للجمعية المغربية لحقوق الانسان بيانا بتاريخ 10 يونيو 2022 استعرض فيه حملة الاعتقالات والمتابعات وانتهاك الحق في التنظيم والتظاهر والاحتجاج السلميين من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية العميقة بواد زبزيط تسببت في نضوب المياه بالمنطقة واستنزاف الفرشة المائية وحرمان التعاونية الغابوية ببركين من حقها في وصل الإيداع القانوني.

وطالب الفرع بإطلاق سراح المواطنين المعتقلين والكف عن المتابعات البوليسية

بالإقليم. ومن أمثلة ذلك منع باشا المدينة ساكنة حي حمرية من الحق في التظاهر احتجاجا على التدبير الارتجالي لبرنامج إعادة إيواء ومتابعة العديد من الشباب بتهمة المشاركة في تظاهرات الساكنة واعتقال 6 مواطنين من جماعة راس القصر بسبب احتجاجهم على حفر العديد من الآبار الترهيبية المتنامية في حق المواطنين ومناضلي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والجمعية المغربية لحقوق الانسان واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لساكنة الإقليم كالحق في الأرض والماء والسكن والشغل ووقف موجة الغلاء والفوارق الاجتماعية المهولة.

سمات الوضع السياسي الراهن وآفاق النضال الديمقراطي

عبد السلام العسال

يهدف هذا المقال إلى رصد بعض السمات العامة للوضع السياسي الراهن وطرح بعض آفاق النضال الديمقراطي من أجل التغيير الديمقراطي الجذري.

بعض السمات العامة:

يتسم الوضع السياسي العام بعدة سمات، يمكن ذكر بعضها كالتالي:

- استشراء احتكار ونهب الثروات وتهريب المال العام واستمرار تواطؤ النظام مع الباطرونا المتوحشة، في الإجهاز على المزيد من حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، ومواجهة مطالبهن/م واحتجاجاتهن/م بمحاربة العمل النقابي وبالتسريحات الفردية والجماعية والتشريد والاعتقال والمحاكمات الصورية، مما زاد في تدهور أوضاعهن/م الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير جدا.

- الاستمرار في خوصصة القطاع العام وتفويته للبورجوازيين بأثمنة رمزية في موازاة مع الإجهاز على الحق في الوظيفة العمومية.

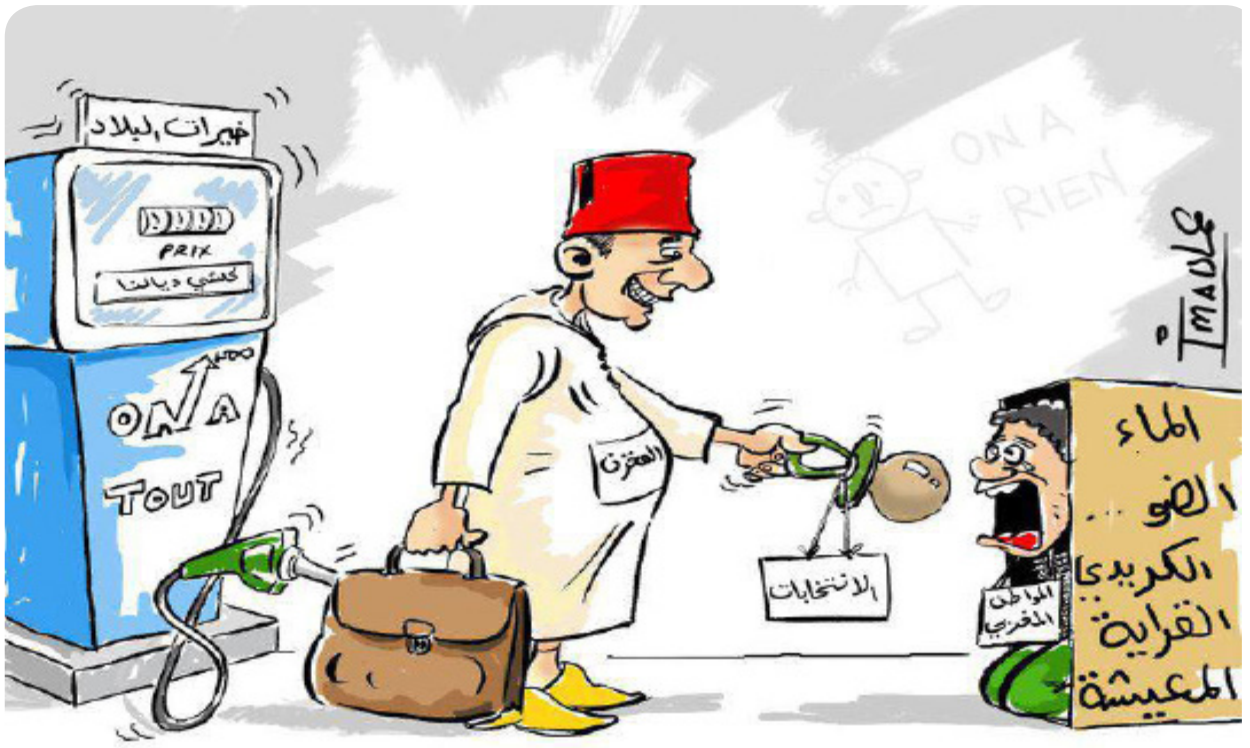

- اتساع حجم الفساد أفقيا وعموديا في مختلف المؤسسات والإدارات وخاصة على مستوى التوظيفات المشبوهة وانتشار الرشوة وخرق القوانين على علاتها.

- تعميق معاناة الجماهير الشعبية الفقيرة نتيجة استفحال آفات الفقر والبطالة والهشاشة وكل أشكال التمييز والإقصاء والتهميش، خاصة في ظل الارتفاع الصاروخي للأسعار في جميع المواد الأساسية وخصوصا أسعار المواد الغذائية والأدوية ومواد التنظيف والنقل العمومي ومواد البناء وغيرها، وكذا في ظل إثقال الجماهير بفرض المزيد من الضرائب عليها، في ظل غلاء الأسعار وانحسار فرص الشغل وهشاشة الوضع الاجتماعي العام؛

- تردي البنيات الصحية والخدمات الاجتماعية في المدن والقرى، وغياب كل أشكال الدعم المالي للأسر الفقيرة خاصة في حالة الطوارئ الصحية، مما عرض العديد من المواطنين/ات للإصابة بالفيروس وللموت أو لخطر الموت في ظل انهيار المنظومة الصحية.

- إغلاق الحقل السياسي من طرف النظام عبر التحكم في الشأن السياسي من خلال المؤسسات الرسمية الشكلية (الحكومة والبرلمان) والأحزاب الملتفة حول النظام والمنخرطة في تنفيذ مخططاته التصفوية.

- احتكار وسائل الإعلام العمومي والتحكم في جزء مهم من الإعلام "الخاص"الموجه مخزنيا، لتسييد الرأي الوحيد عبر توظيف وتسخير أشباه المثقفين الذين أصبحوا أبواقا مأجورة للنظام المخزنين، واستغلال النظام جائحة كورونا لتبرير هجومه الشامل على الحقوق والحريات بكل أنواعهما.

كنتيجة لهذه السمات، لا يمكن موضوعيا إلا انتظار الأسوأ؛

فعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي سيزداد احتكار وافتراس الثروة الوطنية ونهب وتهريب المال العام وتزايد التهرب الضريبي واتساع حجم إغراق البلاد في المديونية والإجهاز على ما تبقى من حقوق وخدمات اجتماعية وخاصة الحق في التعليم والحق في الصحة، وسيستمر النظام في إشعال الغلاء، بشكل ممنهج ومتصاعد، في أسعار المواد الضرورية للحياة وخاصة المواد الغذائية في مقابل تجميد الأجور والتقليص من حجمها تحت مبررات مختلفة عملا بإملاءات المؤسسات الامبريالية المالية، وسيزداد الاستغلال المكثف والوحشي للطبقة العاملة في ضرب صارخ للقوانين الجاري بها العمل في مجال الشغل على علاتها، وسوف يتعرض العمال والعاملات للمزيد من التسريحات الفردية والجماعية خارج أي إطار قانوني، وسيستمر النظام في توظيف القضاء لمحاكمة المناضلين/ات النقابيين/ات، كما سيستمر في فرض سياسة التوظيف والتشغيل في إطار العقدة....

أما على المستوى السياسي، فسيزداد تغول الدولة البوليسية القمعية، أكثر من أية مرحلة سابقة، فيما سمي زورا "العهد الجديد"، ما يعني أن النظام سيعمق سياسة القمع الممنهج والتضييق الخانق على الحريات العامة والفردية، لا سيما ما يتعلق منها بالحق في حرية الرأي والتعبير والاحتجاج والانتماء السياسي أو غير السياسي، والحق في حرية الصحافة والتدوين والتعليق في وسائل التوصل الاجتماعي، وستتم محاصرة كل الأصوات المعارضة لسياسة النظام سواء كانت أصواتا سياسية أو حقوقية أو نقابية أو إعلامية أو غيرها، وفي المقابل سيعمل النظام على استقطاب بعض الأساتذة الجامعيين المتملقين وبعض الصحافيين الانتهازيين وبعض القادة النقابيين البيروقراطيين ليأكل بأفواههم التوم مقابل بعض الامتيازات، وسيجد النظام كل التشجيع لفرض سياسة الرأي الوحيد، من طرف الدوائر المالية الامبريالية التي سيكون تلميذا نجيبا في تطبيق إملاءاتها على أحسن وجه ممكن، وطبيعي أنه سيلقى كل الدعم السياسي من طرف الامبرياليتين الأمريكية والفرنسية على الخصوص وكذا من طرف الكيان الصهيوني الذي ستفتح له كل أبواب بلادنا ليستوطنها سياسيا واقتصاديا وثقافيا في إطار توسيع مجالات العمالة والخيانة والتطبيع مع العدو الصهيوني الغاشم.

أفاق النضال الديمقراطي؟

إن مجابهة أزمة الوضع السياسي المتفاقمة، تفرض، بالأساس على كل القوى المناضلة التي لها مصلحة حقيقية في التغيير الجذري الشامل، رص صفوفها وتوحيدها مجهوداتها وتدقيق رامجها النضالية، فهي الوحيدة التي يمكن الرهان على نضالها في تداخله وانصهاره مع نضالات الجماهير الشعبية التي لم تتوقف قط، من أجل الحد من تغول الدولة البوليسية وهيمنتها على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، عبر توحيد وتصعيد وتجدير النضال الميداني الشعبي لتغيير ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا الكادحة، وهو ما يتطلب من هذه القوى :

- الاقتناع بأن النضال الميداني المشترك من أجل فرض دستور ديمقراطي شعبي على مستوى الإعداد والبلورة وعلى مستوى الشكل والمضمون، يفصل بين السلط مع منح كل سلطة صلاحيات واسعة لاتخاذ القرار وتنفيذه دون أي تدخل أو توجيه من أحد، وينص على أن الشعب المغربي هو مصدر هذه السلط؛ هو المدخل الأساس للعمل النضالي المشترك من أجل تغير ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا التواقة للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

- النضال الميداني المشترك مع الجماهير الشعبية والمساهمة معها في بناء أدواتها للدفاع الذاتي (جمعيات، نقابات، تنسيقيات، هيئات مهنية) ودعم نضالات جميع الفئات المتضررة من سياسة النظام الطبقية والمساهمة في تجديرها وتقويتها وتوحيدها وربطها بالنضال العام لشعبنا.

- النضال الميداني المشترك من أجل فرض وإقرار واحترام حقوق الإنسان في كونيتها غير القابلة للتجزيء وفي مقدمتها الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والاحتجاج والإضراب والانتماء السياسي والنقابي وحرية الصحافة والتدوين الحر، والحق في الشغل والاستقرار فيه وكل الحقوق الشغلية المرتبطة بهما وغيرها.

- المساهمة في تعميق وعي العاملات والعمال بأهمية الانخراط في العمل النقابي الديمقراطي والكفاح ضد هيمنة البيروقراطيات المتسلطة على المركزيات النقابية، وتقوية مبدأ التضامن العمالي والعمل على جعل النضال النقابي واجهة أساسية من واجهات النضال الديمقراطي، كأحد المداخل للنضال الطبقي الثوري بقيادة الطبقة العاملة.

- المساهمة الفعلية والدؤوبة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، وهذه مهمة مطروحة على كافة اليساريين/ات وضمنهم الماركسيين/ات، بحكم أن الطبقة العاملة هي الطبقة المنتجة في المجتمع التي تعيش وضعا مأساويا سمته الحرمان والتفقير والتهميش، وبالتالي فهي الطبقة المؤهلة أكثر لقيادة النضال الثوري لتغيير الأوضاع بتنسيق وتحالف وانصهار تام مع حلفائها الموضوعيين من عمال وعاملات زراعيين/ات ومعطلين/ات وكادحين/ات بشكل عام.

القضاء على البطالة رهين بالقضاء على نظام الاستغلال الرأسمالي التبعي

يتناول ملف هذا العدد معضلة اجتماعية تمس بآثارها المدمرة نفسيا واجتماعيا ملايين الأسر والشباب المغربي ،إنها معضلة البطالة التي وصلت نسبتها رسميا إلى 12،3% من الساكنة النشيطة ، ولا شك أن هذه النسبة المعلنة رسميا لا تعبر عن حقيقة حجم هذه المعضلة ، لأن الآليات الإحصائية المعتمدة رسميا لا تعتمد سوى عينة من مختلف الفئات العمرية انطلاقا من سن ،15 وتستند إلى أرقام الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ANAPEC ، وحتى بتصديقنا لهذه الأرقام ، فالمعدل العام المعلن يعتبر رقما مرتفعا باعتبار السلم المعتمد في قياس البطالة دوليا . وللتأكيد على حجم المعضلة لا بد من تناولها وفق معايير أخرى كالعمر والجنس ، فبين صفوف فئة الشباب ،بين 15 و34 سنة ، تتفاقم البطالة لتصل إلى 51،6% ، وبين صفوف النساء قاربت 17% ، ولدى حاملي الشهادات 19،6 % .وهذه أرقام رسمية أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط وتهم سنة 2021. وورغم ذلك نؤكد أن حتى هذه الأرقام تخفي حقيقة حجم المعضلة أيضا لأن عددا من الأنشطة الهامشية الضعيفة الحجم والدخل لا تمثل في الواقع سوى بطالة مقنعة ، والعديد من المجالات تكثر فيها مظاهر الهشاشة الشغلية التي يعاني منها العديد من العمال والمستخدمين . وحالة العطالة حقيقة ليست سوى أحد التجليات الظاهرة التي صاحبت تطورنظام الرأسمالية القائمة على الاستغلال والذي يعتبرالعطالة أداة لاستمرارية مص دماء العمال والمستخدمين، وجيشا احتياطيا تغرف من قوة العمل التي تزيد فائض القيمة الذي تستحوذ عليه على حساب العمال ،ويقيها من مطالبهم لتحسين أوضاعهم الشغلية والحياتية .هذا الموضوع المهم في سياق صراع الجماهير ضد المخزن وكتلته الطبقية السائدة يستلزم انخراطا واسعا للقوى المناضلة إلى جانب المعطلين في نضالهم من أجل حقهم في الشغل، ومن أجل الكرامة وفي أفق القضاء على الاستغلال الرأسمالي. وكان هذا الانخراط ، وبمختلف الأشكال ، دأبنا في النهج الديمقراطي ، ومنه تخصيص جريدتنا المناضلة للمتابعة الميد انية المباشرة للحركات النضالية للمعطلين ، ومواكبة المعضلة بتخصيص ملفات أعداد الجريدة للقضية ، ومنها هذا العدد الذي يخصص أربعة محاور لملف العطالة ، ومنها محور حول تجربة معطل وخاصة في إطار الوشم الذي خلفته فضيحة شركة النجاة ، ومحور حول الحركة النضالية ضد العطالة ، ثم مقالين حول السياسات البديلة للسياسات المنتجة للعطالة .

حتى لا ننسى: فضيحة شركة النجاة الإماراتية وشم في ذاكرة الشباب المعطل في المغرب

كريم العثماني

كواحد من الكثيرين من عاشوا ولزمن طويل في عالم البطالة المهنية بالمغرب وبالخارج، أتقدم بهاته المساهمة حول الموضوع الآن من موقع مختلف، إذ تركت هذا الواقع الاجتماعي خلفا بعد اندماجي في عالم الشغل (إلى حين) بعد منعرجات وتقلبات امتزج فيها الذاتي بالموضوعي. إذ ما يمكن قوله وللوهلة الأولى ليس كمثل الذي عاش البطالة كمن سمع عنها أو تعاطف مع معطل ما، أكان قريبا أو بعيدا عنه اجتماعيا أو عائليا.

فكابوس البطالة أخطر عدو يواجه الفرد المعطل مع نفسه ومع محيطه، الكابوس كابوس أكنت قويا أو ضعيفا، أي أكانت لديك الإمكانيات الذاتية المعرفية والنفسية للصمود والمقاومة أو بدونها. فالبطالة تجعلك تعيش في حالة متناقضة مع طموحاتك، تطيل مدتها توقف تفكيرك التحليق أبعد ومهما فعلت في أنشطتك اليومية ينتابك إحساس كأن قدميك يتحركان خارج المجتمع، على هامشه، منعزل عنه، هي حالة التهميش والغربة عن محيطك مهما حصلت من الدعم والاحتضان من طرف أقاربك، أصدقائك ورفاقك. هي حالة يتفنن المسؤولون في إخراجها وإطالة ديمومتها في زمن الفردانية والليبرالية المتوحشة، التي تفرغ الحياة من كل معنى، إلا من اكتسب لذاته ذلك الوعي العضوي بهاته المعضلة: البطالة.

لسنا هنا بصدد البحث عن مفردات لتأثيث المقال بها، بل هو الواقع المرعب، المفجع، إنها القساوة وما بعدها قساوة، لا شيء وراءك غير الفراغ، الهاوية، أو جدار سميك يحدد موقعك في آخر الصف، مسجون في رقعة جغرافية جدرانها الحدود الاستعمارية تمنعك من التحليق ولو ذهنيا، أمام العجز المادي الذي لا تستطيع بسببه الخروج من دوارك أو الحي الشعبي لمدينتك.

بإطلالة سريعة على نسبة البطالة بالمغرب وفق المندوبية السامية للتخطيط انخفضت إلى 12,1% بشكل عام تختلف الأرقام ما بين النساء والرجال، ما بين فئات عمرية مختلفة، بين المدن والبوادي، بين حاملي الشهادات (التكوين المهني أو الجامعي) وحاملي السواعد... إلى غير ذلك، لكن هاته النسبة يتم تحصيلها بعد القيام بدراسة على عينة من الأفراد وأخذ بعين الاعتبار مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية... وما تقدمه الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ANAPEC.. فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو، إلى أي حد تعتبر هاته الأرقام حقيقية ومدى علمية هذه المنهجية تعتمد من طرف دولة مفروض فيها وضع استراتيجيات اقتصادية وبرامج اجتماعية وتخطيط للمستقبل وما إلى ذلك من مسؤوليات تتجه جميعا لخدمة المواطن والمجتمع؟

إن الدول عليها أن تحترم التزاماتها، فكما تعتمد في الاستحقاقات الانتخابية على البطاقة الوطنية، في مثل ما نحن بصدد الحديث حوله، أي البطالة، تعتمد نسبة التسجيل في صندوق الضمان الاجتماعي وهكذا بشكل مباشر يمكن استخلاص نسبة الصعود والهبوط في نسبة البطالة، أما ما تقدمه لنا المندوبية السامية للتخطيط فهو بعيد عن الحقيقة والواقعية، خاصة وأن ما يمكن الحديث حوله من سياسة اقتصادية واجتماعية فهي كذلك لا تخضع لمعيار مصلحة المواطن، بل إلى سياسات أمنية خدمة لمصالح الكتلة الطبقة السائدة الموزعة ما بين رأسمال عمومي وخاص، وما بين مصالح الرأسمال الأجنبي والمؤسسات المالية المتحكمة في حاضر ومستقبل بلادنا وشعبنا.

فكما هو معلوم وبعد تطبيق سياسة التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي في بداية الثمانينات، تمت بعدها بداية بروز الأفواج الأولى من المعطلين حاملي الشهادات بعد رفع الدولة يدها عن دعم القطاعات الاجتماعية كالشغل والتعليم، الصحة والسكن ...، تلبية لشروط هاته المؤسسات المالية، فكان الجواب الاستباقي، بعد انتفاضة 1984، هو تأسيس الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، من جهة للنضال على الحق في التشغيل والتنظيم في بداية التسعينات، ومن جهة أخرى كان ذلك الفضاء/الوعاء الذي يمكن خريجي الجامعات والمعاهد ومناضلي الحركة الطلابية الاستمرار في النضال ضد البطالة ومن أجل الحق في الوظيفة العمومية وربطه بالنضال العام المجتمعي، خاصة بعد ما عرفته طول فترة التسعينات من إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المعارضين للنظام، عودة المنفيين.. واستعداد "المعارضة البرلمانية" الدخول لحكومة التناوب المخزني سنة 1998 بعد تعديل الدستور سنة 96، وتبلور مختلف تعبيرات ما عرف باليسار الجديد سنة 1990 ومنها النهج الديمقراطي سنة 95... إلى غير ذلك من الأحداث التي عقبت انتفاضة 14 دجنبر سنة 1990 بفاس.

فكل ما يمكن أن يقال على مختلف الحكومات المتعاقبة في ميدان الشغل هو المزيد من تقليص المناصب المالية وتسريع وتيرة الخوصصة تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي.. وفق سياسة القروض التي أغرقت بلادنا وجعلتها رهينة لهاته المؤسسات المالية الدولية.

سياسة الخوصصة هاته وتقليص المناصب المالية، وازتها بالمقابل خلق مؤسسات مخزنية في ميدان الشغل لإعطاء ذلك الانطباع بوجود مخاطب والذي بواسطته يمررون سياستهم، في البداية المجلس الوطني للشباب والمستقبل، بعدها SIOP وأخيرا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC، هاته الأخيرة على غرار سابقتها ك SIOP مثلا من بين الأهداف من وراء إنشائها هو إيجاد ذلك المخاطب في ميدان الشغل خاصة في القطاع الخاص(التشغيل الذاتي)، خاصة بعدما كشفت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب النقاب عن واقع ومضمون التشغيل بالمغرب الميؤوس منه، عبر نضالاتها

يتبع ص 8

الحركة النضالية ضد العطالة وأهم التنظيمات الذاتية

إدريس سهلي

لقد بات في الحكم المؤكد الذي لا يحتاج الى تدليل كبير، أن فهم واقع الحركة النضالية ضد البطالة، يستجيب استحضار كل المعطيات والمستجدات المحيطة، والمرتبطة بالبطالة، عبر تحيينها ومتابعة قضايا التشغيل بشكل عام، على المستوى الدولي والمحلي. وذلك عبر فهم واقع البطالة واستقراء مآلاته، وزيادة على ذلك تقديم فهم علمي وعملي لأرضية النضال، وموقع حركة المعطلين في حركة الصراع الطبقي. أخذا بعين الاعتبار كون النظام المخزني بالمغرب نما وتربى في كنف الامبريالية العالمية بتبعيته السياسية والاقتصادية المحكمة، فقد ظل وفيا لإعادة إنتاج العلاقات القائمة محليا ودوليا، بتأبيد سيطرته الطبقية، وهذه التبعية تزداد تعمقا.

في ظل هذه الظروف تشكلت اللبنة الأولى لحركة المعطلين بالمغرب، و جاءت في سياق البحث عن صيغ تنظيمية تتصدى للسياسات الطبقية التي حولت الآلاف من الشباب حاملي الشهادات الى ضحايا للبطالة، حيث بادر المعطلون في مجموعة من المناطق إلى تأسيس لجان محلية ، كانت بمثابة أرضية لانطلاق نقاش عميق وجدي حول أهمية تأمين إطار وطني لتجميع كافة المعطلين والمعطلات ، وتوحيد نضالاتهم .هذه التراكمات الجنينية أفرزت ميلاد إطار جماهيري ،ديمقراطي، تقدمي ومستقل ،حمل اسم "الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب" بتاريخ 26 أكتوبر 1991.

إن اعتبار قضية البطالة قضية طبقية، يشكل أساس وجوهر التلازم الموضوعي بين النضال مرحليا من أجل فرض وانتزاع الشغل والتنظيم. وبين الاستراتيجي القائم على ضرب الأساس المادي للاستغلال، والمتمثل في طبيعة علاقات الانتاج القائمة.

لهذا على حركة المعطلين تحديد موقعها الطبقي، وأن تصطف مع حلفائها الموضوعيين من عمال فلاحين، مهمشين، كادحين وإطارات ديموقراطية تقدمية، وتتصدى لكل ممارسة تضرب في الهوية الكفاحية والتقدمية. إن تحديد موقع حركة المعطلين في الصراع الطبقي، لا يتم إلا بتحديد الفئة الاجتماعية ومصالحها المشتركة التي تضمنها المطالب والأهداف، ومحيطها في الصراع الطبقي وكذا البعد السياسي لقضية البطالة، وهكذا فإن فئة المعطلين تتميز بكونها:

- فئة خارج عن دائرة الإنتاج مما يجعلها محدودة التأثير في الصراع الطبقي.
- فئة شعبية متعلمة تنحدر في مجملها من الشعب الكادح.

وهوما يجعلها تشكل تربة خصبة للنضال الحازم من أجل الشغل القار. في الوقت الذي تسير فيه الإمبريالية والنظام التبعي بالمغرب في اتجاه تدمير المناصب لضمان المزيد من الربح، مما يؤكد أن مطالب هذه الحركة، ترتبط موضوعيا بمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وكل المعنيين وبمهام التغيير الحقيقي للنظام القائم على الملكية الخاصة للوسائل الإنتاج. وهو ما يجب تجديره ضدا على محاولات تدجين هذه الحركة في إطار التطور الرأسمالي.

وإذا كانت حركة المعطلين قد راكمت من خلال محطاتها سؤالا عميقا حول النضال المشترك فماهي معيقاته ؟

- غياب المعبر السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين.
- سيادة الخط الانتهازي والبيروقراطي داخل النقابات رغم مجهودات بعض المناضلين الديمقراطيين داخلها.
- تفاوت مستويات الوعي بطبيعة النقيض الطبقي.
- أزمة بعض الحركات المساهمة في الصراع الطبقي ضمن خط التراجع العام.
- عامل القمع المسلط على الحركات المناضلة.

إلا أن النضال المشترك أصبح ضرورة ملحة للأسباب التالية:

- احتداد تناقضات الرأسمال العالمي.
- تبعية النظام القائم للرأسمالية العالمية.
- احتداد الهجوم الطبقي على مكتسبات الجماهير الشعبية.
- فشل مخططات النظام المخزني.
- التهاب وارتفاع الأسعار في المواد الأساسية (البترول، النقل، الزيت.....)
- خوصصة المرافق العمومية.
- الهجوم على الحريات النقابية والسياسية وذلك من خلال تزايد حدة القمع والاعتقال السياسي.

وفي الاخير على مناضلي ومناضلات حركة المعطلين المساهمة الفعالة والانخراط في كافة الأشكال التنظيمية الذاتية المستقلة التي تفرزها الجماهير الشعبية .

تتمة مقال فضيحة شركة النجاة الإماراتية وشم في ذاكرة الشباب المعطل في المغرب

البطولية وتضحيات مناضلاتها ومناضليها وتعرضهم/ن للقمع والاعتقالات وتقديم شهداء .. والحال هذا، ليس بغريب عن دولة تتعاطى بهذا الشكل، أن تحرم الجمعية من حقها في التنظيم وحق الاعتراف القانوني كتحصيل حاصل للشرعية النضالية والشعبية، لكن SIOP ذهب بها إلى أبعد من هذا، حيث تم توظيفها لتشجيع الشباب للمشاركة في انتخابات 2002 عبر الصفقة المشبوهة لشركة النجاة الإماراتية التي عملت على الإعلان عن حاجة بعض شركات البواخر السياحية بأوروبا ل 30 ألف شاب والتي أكدها بالبرلمان وزير الشغل أنذاك عباس الفاسي (الدولة اعترفت ب 46 ألف شاب ممن تسجلوا كمرشحين، بينما نحن ضحايا هاته الصفقة بعد التنظيم والاحتجاج، أكدنا أن العدد قارب 90 ألف شاب، من خلال وصولات التحاليل الطبية التي أقيمت بمصحة السلام بالدار البيضاء بقيمة 900 درهم للتحليلة الواحدة والتي كانت من نصيب قريب وزير الشغل)، حيث ومباشرة بعد الإعلان عن نتائج انتخابات شتنبر 2002 تم الإعلان رسميا عن اختفاء مدير الشركة (هاته الشركة معروف بقيامها بنفس العملية بسوريا، كينيا.. وغيرها، وهذا لم يكن خفيا على المسؤولين)، هاته الصفقة التي اهتز لها الرأي العام لم يكن لها فقط هذا الهدف غير المباشر (الانتخابات) بل كذلك السبب المباشر/ الإشهار للإعلان عن ميلاد ANAPEC واستمالة الشباب للتوجه إلى هاته الوكالة بدل النظر فقط في نضالات جمعية المعطلين التي تكشف عورة المسؤولين. هاته المؤسسة ومنذ فضيحة النجاة هي من تعمل على عقد الصفقات واختيار العاملات الزراعيات وغيرهم للعمل بالخارج وكذا تقديم عقود العمل بالداخل وبالتالي اعتماد أرقامها كحجة في الارتفاع أو الانخفاض في ميدان الشغل كلما كان المسؤولون في حاجة لذلك، هاته الأرقام أولا يتم تضخيمها كمثل أرقام المشاركة في الانتخابات المزورة، فهي أرقام غير دقيقة، إذ أن عقود الشغل ليست دائمة بل محددة، أحيانا فقط لبعض الأيام. فكيف لمؤسسة ولدت من خلال صفقة مشبوهة أن تكون نزيهة !؟ ثم كيف لصفقة من هذا الحجم لم يكشف النقاب عن مهندسيها ولم تحدد المسؤوليات ولم يحاسب بعد المسؤولين عنها، لا بل تم ترقية وزير الفضيحة بوزارة أخرى، هذا هو المغرب الجديد/القديم.

فبعد تجربتي النضالية المتواضعة والصراع من أجل الحق في الشغل والخروج من جحيم البطالة (7 سنوات بالمغرب بعد مرحلة الجامعة، و 10 سنوات من البطالة بالخارج/ اسبانيا) أستطيع القول أن بالمغرب التكوين والخبرة فقط غير كافيين لأبناء الفقراء وذوي الدخل المحدود للحصول على شغل يحفظ به لنفسه الحد الأدنى من العيش الكريم، إذ لابد من النضال والضغط وتقديم التضحيات اللازمة للظفر به، أو سلك الطريق الآخر، طرق الرشوة والفساد للوساطة أو الإبقاء في سط تتقاذفك الأمواج العاتية، تارة تشتغل بشكل مؤقت وبأجر حقير وتارة بدون عمل تلتهمك الصراعات الداخلية مع نفسك ومع محيطك الذي لا يكف عن الضغط للمزيد من الاحتياج، وهي حالة الغالبية الساحقة وخاصة من أبناء شبابنا الذين كان لهم حظ قليل من الدراسة أو من دون هذا الحق حتى.

أما بالخارج وفي بلد كإسبانيا المرتبة في ذيل الدول الأوربية، فبدون التعليم والتكوين والتجارب لا يختلف واقعك عن سابق ذكره في حالة المغرب، لكن في نفس الوقت، إن عملت على تكوين نفسك في مهنة ما وبذلت مجهودا قد يكون واقعك مختلفا تماما وتضمن لنفسك شيئا من الكرامة، فرغم أن الواقع هنا كذلك صعب للغاية للكثيرين، لكن لا مجال للمقارنة بين مجتمع يصارع من أجل التقدم وبين دولة تقمع مواطنيها الذين يصارعون من أجل كسب قوت يومهم وترمي بشبابها في السجون والهجرة وتهميش من تبقى منهم، بل محاصرتهم وحرمانهم من أي فرصة عمل خاصة بعض المناضلات والمناضلين، أكانوا من حملة الشواهد أو من حملة السواعد.

وأخيرا، أريد الإشارة فقط إلى هاته المقارنة العجيبة بين من عمل على سن قانون حرمان الشباب المتعلم من التوظيف في ميدان التعليم لما بعد 30 سنة وضرب الحق في الوظيفة العمومية بشكل عام وتحويله إلى العمل بالعقدة في بنية مجتمع تسود فيه الفوضى والفساد بكل ألوانه، وبين الحق في الوظيفة العمومية والعمل بالعقدة هنا بالدول الغربية الذي يتميز مجتمعه بالحد الأدنى من التنظيم في المجتمع والاقتصاد ومحاسبة المسؤولين ومتابعتهم في حالة الإخلال بواجبهم المهني أو مسؤوليتهم في تسيير الشأن العام، فكثيرة هي الأمور التي يتم تطبيقها هناك ببلادنا المغرب في استنباط لتجربة ما يحدث هنا بالدول الاوربية وطبيعي أن نتائجها ستكون مشوهة نظرا لاختلاف الشروط المجتمعية، أو أحيانا أخرى يستبق تطبيقها هناك كتجربة يستفاد من دروسها هنا قبل تطبيقها على مواطنيها(مختبر التجارب).

فمهما طال الحديث عن التجارب والدروس المستخلصة سواء هنا أو هناك لأية فئة أو طبقة اجتماعية، فبدون التكوين والتعليم، وبدون التنظيم والصراع/النضال يبقى كل حديث عن البدائل مجرد ترف وإطالة مدة المعاناة والقهر الاجتماعي الطبقي.

فيا شباب المغرب وعماله بنسائه ورجاله توحدوا وتنظموا للصراع من أجل الحق في الوجود والعيش بكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

من أجل سياسة بديلة عن سياسات إنتاج البطالة والمآسي الاجتماعية

ع. باعزيز

لم تكن أبدأ البطالة قدرا محتوما على العالم، كما لم تكن كل مظاهر الاستغلال والاستبداد وانتشار الفوارق الاجتماعية سوى نتائج طبيعية ملازمة لطبيعة النظام الرأسمالي الذي يهيمن قسرا على بلدان العالم. وها هي اليوم تنتصب البطالة بكل أشكالها في مقدمة الأزمات التي تجتاح المجتمعات بما في ذلك ما يسمى بالبلدان المتقدمة؛ وتأخذ البطالة أشكالا متنوعة وبشكل سافر في البلدان الرأسمالية التابعة. حتى أن هذه الأخيرة أصبحت تئن من وطأة البطالة ومخلفاتها من الأمراض والظواهر الاجتماعية التي تكاد تجهز على مجمل العلاقات الاجتماعية القائمة...

قبل أن يعرف تاريخ البشرية بداية الحقبة الرأسمالية قبل القرن السادس عشر، لم تتفش البطالة إلا بعد نشوب الحروب أوكمخلفات ناتجة عن الكوارث الطبيعية، بعد ذلك أصبحت المجتمعات تنتج من يبحثون عن العمل بالفعل وأصبحنا أمام فائض نسبي من السكان يحتوي أيضا على من هم غير قادرين على العمل، وأصبحنا أمام عاطلين عن العمل والبطالة المقنعة في المجتمع الرأسمالي أوما أطلق عليه ماركس "جيش الاحتياط الصناعي "و"فائض السكان النسبي".ومع النمو السريع لكتلة رأس المال، سيستطيع القليل من القوى إنتاج كل ضروري يستجيب لمتطلبات المجتمع الرأسمالي. ومع التطور أكثر أصبح رأس المال أكثر تركيزا في أيادي قلة قليلة، وبالتالي فان جزءا من السكان العاملين سيفقدون عملهم ويصبحون من الفائضين عن متطلبات تراكم الرأسمال. وكلما كبرت الثروات كلما كبر الجيش الاحتياطي وكلما زادت ثروة مجتمع ما، كلما زاد عدد الأشخاص الداعم لمن هم لا يعملون. هكذا، ويبقى جيش العمل في تمدد أو تقلص حسب حالة الاقتصاد، ثم وجب توازنه أو فصله عن القوى العاملة.

في نمط الانتاج الرأسمالي، من المستحيل أن لا تكون هناك بطالة ومن الطبيعي أن يتم الاستفادة من فائض القوى التي يمكنها العمل، في انتفاع واستغلال وتحكم في كلفة اليد العاملة؛ وتبقى البطالة هي ذلك التناقض الحاد بين الرأسمال والعمل.ومع ذلك لا تكف السياسات الطبقية المستندة في مرجعيتها الى الرأسمال ترفع أصوات وهم القضاء على البطالة، وتتجه الأنظمة الى وضع نفس السياسات الطبقية التي تنتج البطالة وفي نفس الوقت تتشكى من "آفة البطالة" ومن عدم قدرة سوق الشغل الاستجابة للطلب؛ بل وتعيد إنتاج نفس الشعارات ونفس الخطاب في تمني بربح وافر تجود به الأسواق على الرأسماليين حتى يتفضلوا بخلق المناصب الكافية لاستغلال طالبي الشغل.

لذا نجد أيضا الدراسات والتحاليل والاحصائيات الرسمية، تحاول الاختباء وراء ألاعيب الأرقام المخدومة التي تختفي وراءها حقيقة المآسي التي تعيشها موارد بشرية كفيلة أن تكون في وضع آخر في عالم أفضل وليست رهينة بيد نظام هواجسه الربح أكثر والربح السريع ومراكمة الرأسمال مهما كلف ذلك من ضرب لأبسط شروط ممكنة للعمل في شروط لائقة. وحتى الى الدفع بالملايين الى الانحراف أو ممارسة أنشطة أخرى والسقوط في مخالب البطالة وما يرتبط بها كمخلفات ومظاهر خطيرة من هجرات غير نظامية، دعارة، جريمة منظمة، تسويق المخدرات وغيرها.

ورغم أنه في ظل الأزمات المتسلسلة والبنيوية أصلا، وارتفاع أرقام البطالة بشكل مخيف، تبدو الحلول والبدائل في تغيير الأنظمة الاقتصادية القائمة، ومع ذلك تصر ذات الأنظمة على سن سياسات التشغيل تحت راية النموذج الليبرالي المبني أساسا على خدمة مصالح الرأسمال. هكذا نجد مثلا في المغرب، وفي ظل كل الحكومات الرجعية المتعاقبة التوجه الى:

- اعتماد تخفيض الضرائب على الشركات.
- تبني المرونة في الشغل وتفكيك مناصب الشغل.
- اعتماد قوانين أكثر مرونة تشجع على الاستغلال وفق شروط السوق.
- محاربة العمل النقابي أو كل تجميع أو تنظيم مهما صغر حجمه أو كانت غايته.
- وضع القوى العاملة في مزاد وسمسرة مؤسسات الوساطة في التشغيل.
- توجيه السياسة التعليمية الى إنتاج ما يتطلبه "سوق الشغل"

بصريح العبارة، يكاد المهتمون والباحثون يشككون أصلا في وجود سياسات للتشغيل في المغرب ما عدا اعتماد حملات

عشوائية للتشغيل، مثل ما تم مع حملات تشغيل المغاربة المهجرين من الجزائر في مرحلة احتد فيها الصراع السياسي بين الطرفين. كما تجدر الاشارة الى تلك الاجراءات التي حملها مشروع ما كان يسمى بالمجلس الوطني للشباب والمستقبل الذي شغل فعلا العديد من حاملي الشهادات في الوظيفة العمومية وبدون أهداف أو تصور استراتيجي يراكم لتبني خطط واضحة المعالم وليس مجرد حملة غايتها السعي المحموم نحو تسعير النزاعات الانتخابية وتصفية الحسابات السياسية...أيضا شهد المغرب برامج متنوعة ومختلفة بل متخلفة في ميدان التشغيل، فكيف تم اعتماد برامج مجربة أبانت عن فشلها في دول أخرى؟ كيف تم تنزيل مؤسسات معتمدة رسمية مثل ما كان مع برنامج C I O P E و هو الآلية التي اعتمدتها فرنسا لإدماج يد عاملة لاحظت أنها من دون فائدة ووجب إدماجها بشكل كبير وهي تتكون من الجانحين ومن الموارد المهدورة في المجتمع الفرنسي. ومع ذلك تم اعتمادها لتجريب الفشل وتعميمه من دون أن تكون وراء ذلك أية نتائج ملموسة. نفس الأمر سيتم اعتماده مع تجـــربة A N A P E C التي نجحت في إدماج أطر محظوظين من ورائهم ولاءات حزبية أو علاقات قرابة أو من تم دمجهم لتشغيلهم في مؤسسة حققت لهم الشغل ولم تحقق أي شيء يذكر في مجال التشغيل وإدماج الشباب حاملي الدبلومات والشهادات العليا الذين واللواتي تم تسخيرهم لخدمة أرباب العمل ومن دون أجور عادلة، بل ومنعدمة أحيانا.

لقد اعتمدت الدولة آليات المناظرات حول التشغيل، ونظمت مناظرة مراكش التي شارك فيها أرباب الشركات والباطرونا المرتبطة بالمافيا المخزنية بتأطير من موظفيهم الاديولوجيين حماة الليبرالية المتوحشة من أشباه المثقفين، وهي المناظرة التي قاطعتها وانسحبت منها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بشكل احتجاجي واضح على المرجعيات الاقصائية المعتمدة. وبعدها كانت مناظرة الصخيرات، وهي الأخرى لم تخرج عن السياق، لتأتي بتسميات جديدة بشعارات ومنها لا الحصر:

- انعاش الشغل واعتماد "عقد أول للعمل لمدة سنتين وتطوير عقد التكوين من أجل الادماج-
- ملاءمة التكوين مع التشغيل: تكوين تعاقدي لفائدة حاملي الشواهد الباحثين عن أول عمل والمسجلين في وكالة التشغيل، والتكوين التأهيلي أو التحويلي لإدماج حاملي الشهادات.

- دعم خلق المقاولات؛

- برنامج ادماج وقد استفاد منه الى غاية يوليوز 2011ما يقرب من 232.415طالبا للشغل، منهم حاملو شهادات عليا بحوالي 40 في المائة سنة 2010.

- برنامج تأهيل؛

- وغيرها من التسميات...

كل الإجراءات التي تم وضعها من دون وضع سياسة للتشغيل، عمادها على الأقل احترام الدولة للمواثيق والعهود الدولية وملاءمة القوانين المحلية بما يخدم الحق في الشغل وليس الخضوع لاضطرابات السوق ومضارباته. كلها مجرد اجراءات مملاة من فوق ومن توجيهات عليا لمؤسسات الدول الرأسمالية المتحكمة في مصير جماهير شعبنا والناهبة لخيراته وثرواته البشرية والطبيعية. ومع ذلك يثبت الواقع فشلها الذريع، فترتفع معدلات البطالة بالتسريحات الفردية والجماعية للعاملات والعمال خاصة ما شهدناه جميعا مع جائحة كوفيد-19كما تزداد ارتفاعا مع تزايد أعداد خريجي الجامعات والمعاهد التكوين.

- من المؤكد جدا، أنه لا يمكن القضاء على البطالة في ظل النظام الرأسمالي ولا يمكن بالاطلاق القضاء عليها بالأحرى في ظل نظام رأسمالي تبعي، يحكمه المخزن ويسهر عل توفير شروط حماية الرأسماليين والكتلة الطبقية السائدة على حساب الطبقات الشعبية عامة والطبقة العاملة بشكل أساسي.؛ بينما يمكن وفي ظل الشروط الراهنة وبعد نضال وحدوي قوي وعلى المدى المنظور في إطار النضال الديمقراطي محوره حراك نضال شعبي واسع،أن تتحقق مطالب استعجالية في هذا المجال:

- أولا: سن سياسة وطنية لمحاربة البطالة يسهر على تطبيقها مجلس أعلى للشغل يتوفر على صندوق خاص بالتشغيل.
- ثانيا: استثمار الدولة في المجالات الكفيلة بخلق الثروة ومناصب الشغل.
- ثالثا: ضمان الحق في الشغل لكل المواطنين البالغين سن الرشد مع تمتعيهم بالضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الفعلية؛
- رابعا: تشغيل حملة الشهادات المعطلين وفق الشهادات المحصل عليها.
- خامسا: وضع قانون شغل عصري يستند في مرجعيته إلى المواثيق الدولية.
- سادسا: التعويض عن البطالة، بما يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم للمعطلين.

رأي مجلة الهدف

في المجزرة: ليس هناك حياد

المسرحية التي دارت في برلمان العدو في التصويت على لائحة الحكم العسكري الصهيوني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لن تكون أبدًا مبعثًا للضحك أو التسلية، بل موضع لمزيد من الوعي بحقيقة هذا العدو ومشروعه، بما يعزز التصميم على هزيمته، ويدحض أي أوهام حول إمكانية التسوية معه.

تقافز ممثلي شرائح وطبقات واذرع منظومة العدوان والقتل والتطهير العرقي، وتبادلوا الاتهامات والحجج حول تصويتهم على تشريع أقل ما يقال أنه من بين الأكثر وحشية على مدى التاريخ؛ لوائحه وبنوده تتعلق بقتلنا واعتقالنا ومصادرة أراضيها واحتجازنا في معازل وإبادتنا: ماديًا ومعنويًا.

صهاينة عرب وصهاينة يهود وصهاينة لادينيين، وشرائح من وكلائهم، تجادلوا طويلًا لكن ليس حول شرعية إصدارهم لقوانين تطهير عرقي، ولكن حول الأكثر نجاعة في هذا الصدد، وأكثرهم اعتدالًا من صهاينة العرب كان يجادل بضرر ذلك على منظومة الإبادة قبل أن يسارع للانسحاب من الجلسة دون أن يرى فيها ما يستدعي ولو لمرة واحدة إعطاء موقف من حقيقة منظومة التطهير

العرقي هذه.

في مخيم الدهيشة كان هذا "التشريع" يفعل فعله، إذ صعدت عصابات الغزاة من عدوانها واقتادت المزيد من أبناء فلسطين ومناضليها إلى معسكرات الاعتقال، هذا بالطبع لم يكن يثير انتباه منصور عباس وبقية وكلاء الاحتلال فهو منشغل بضمان بقاء "الائتلاف الحكومي"؛ ائتلاف وتحالف القتلة الذي واصل ذبح أبناء فلسطين من النقب حتى الجليل، والذي حسبما يعلم كل مستوطن صهيوني أنه ليس مجلس إدارة جمعية خيرية، بل قيادة لمنظومة تطهير عرقي وإبادة ترتكب مجموعة من أبشع الجرائم في تاريخ البشرية.

في فلسطين ليس هناك موضع وسط بين دم الشهيد النازف في الدهيشة وجنين، وتلك الرصاصة التي تقتله والإصبع الذي يضغط الزناد والأيادي التي تذخر البندقية والقاذفة، وتحت سقف برلمان العدو أو ضمن أي ذراع من منظومة العدوان والقتل.. ليس هناك "نضال"، بل شراكة في العدوان.

ما يثير السخط في هذه المجزرة ربما أكثر من استمرار ذبحنا، هو ذلك الإصرار الوقح على تصوير خدم منظومة العدوان وشركاء القتلة كمن يمثل جزء من شعبنا، أو يبحث عن بدائل نضالية كنتاج لوقوعه تحت الاحتلال، "المتعاونون" الذين خدموا الغزاة، عبر التاريخ توصيفهم معروفهم ومصيرهم واضح، وذلك أمر ليس موضع ل"حوار" أو جدل وطني، بل مجرد نتاج لوجود المستعمر وتلاقي فئة انتهازية مع مسعاه في سبيل تحصيل ما يلقيه لها من الامتيازات.

في الجليل والنقب وحيفا و القدس وغزة وعين الحلوة واليرموك ومار الياس وفي كل شتات هجرتنا إليه منظومة الغزو والعدوان، لشعبنا هوية واحدة عنوانها الأول هو الموقف من الغزاة، لا موضع في هذا للمساومة، أو للتغطية على من يشارك العدو جريمته أو يغطي عدوانه بأي شكل من الأشكال، وهذا الشعب الذي قاتل الغزاة لأكثر من ١٠٠ عام لن يعدم الوسيلة لمواصلة الصمود حتى الانتصار، ومعاقبة شرائح المتساقطين.

ورقة بعنوان

الاتفاقات الإبراهيمية: قراءة تاريخية

(مقدمة لمؤتمر: الموجة الجديدة للتطبيع.. التداعيات واستراتيجيات المواجهة -المنظم من قبل مجلس العلاقات الخارجية/ فلسطين بالشراكة مع حملة المقاطعة ومناهضة التطبيع/ ماليزيا، المنعقد يوم الخميس بتاريخ 2/6/2022)

- أبدأ مساهمتي بما قاله ترامب أثناء إعلانه ما سمي ببنود "صفقة القرن" بأنه: آن الأوان للعالم الإسلامي أن يصحح الخطأ الذي ارتكبه عام 1948 بمهاجمة إسرائيل، ولعل ما طرحه فتح أمامي سؤال: لماذا اختار هذا العام بالذات والذي هو عام إقامة إسرائيل ونكبة الشعب الفلسطيني بعد عملية التطهير العرقي التي تعرض لها في ذات العام وقبلها أيضا؟

- وعليه، فإنه بمختلف القراءات والمعايير، كانت الاتفاقات الإبراهيمية التي جرت بين كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب (ومن سيتبع بعدها)، وما خلقته وجسدته من وقائع راهنة؛ تمثل استهدافًا حادًا للوجود وللمسار الوطني والسياسي والحقوقي الفلسطيني وارتباطه بعمقه القومي العربي، بالتواصل والترابط مع ما سبقها من اتفاقات تسوية من كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، ومن يرى إعادتها إلى اتفاقات الهدنة أثناء حرب/نكبة عام 1948 فله هذا، حيث لا يوازي حدث الهزيمة/النكبة من حيث ما ترتب عليها من وقائع مادية وسياسية مؤلمة ومستمرة في الزمان والمكان، من حيث الأهمية والتأسيس لما جرى باسم الاتفاقات الإبراهيمية أو مسار التسوية إجمالا، إلا ما حدث سنتي 1916 – 1917 أي (سايكس بيكو - وتصريح بلفور).

- إن هذين الحدثين أقصد سايكس بيكو وتصريح بلفور يعدا نقطة تاريخية - تأسيسية؛ انطلاقًا من فكرة مركزية، ألا وهي الطبيعة التراكمية للأحداث، وأن الحصيلة التاريخية ليست إلا حصيلة تراكمية، وأن نتائج مرحلة ما تُقرر في أحشاء المرحلة التي سبقتها، وعليه هل يمكن أن نكتفي بتسمية ما يجري باتفاقات تطبيع فقط؟ أم هو في جوهره تعبير عن كشف طبيعة وبنية ودور ووظيفة نظام سايكس بيكو العربي في اللحظة التاريخية المحققة؟

- ما تقدّم وربطًا بالواقع القائم، يعني أنّ سايكس بيكو، والنظام الذي أنشأه لم يصبح ضربًا من التاريخ، بعد مرحلة ما سُمّي "بالاستقلال" الوطني للدولة العربيّة، خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، فإلى جانب دور الحارس الذي أدّته الدول الاستعمارية - الإمبرياليّة لسايكس بيكو، باتت الكيانات العربيّة، هي من أشدّ حرّاسه أيضًا، إلى جانب الممارسة الواعية والمرسومة لتحفيز كلّ عناصر الانفصال والتمايز والنفور والنزوع القطري الضيّق.

- لقد أريد مما تقدم؛ ضمان التبعيّة والإخضاع واستمرار الهيمنة ونهب الثروات، وهو ما أفضى ويفضي حكمًا إلى حجز أو حبس التطوّر وتشويهه، وهذه عمليّةٌ مستمرّةٌ لم تتوقّف يومًا. هنا كان أمام حرّاس الدولة القطريّة الذين ازدادت مصالحهم (الطبقات الكمبرادورية الحاكمة)، كي يحفظوا وجودهم،أن يبقوا أوفياء للحارس الخارجيّ لسايكس بيكو، ممثلًا بالولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية والمنظومة الغربية الاستعمارية - الإمبريالية بالإجمال؛ يستمدّون منهم السند والعون وحماية سلطاتهم من التهديد الداخلي المطلوب مواجهته.

- من المفيد لفت الانتباهإلى أن الحركةُ الصهيونيّةُ دخلت على خطّ (الدولة القطريّة)، مبكرا وقد يكون من بداية تأسيسها، وترجمت ذلك على دفعاتٍ أخطرها، الاتّصالات السريّة التي أدّتها الوكالة اليهوديّة، مع مسؤولين ورجال دين ورؤساء وزراء وآخرين محسوبين على الحركات الوطنية في بلدانها، من: لبنان وسوريا ومصر والسودان والأردن والسعوديةوغيرها وتناولت ذلك عشرات الوثائق والمذكّرات والكتب منها:

- دراسات ماري ولسون، مذكرات الياهو ساسون، ومذكرات الياهو إيلات (ابشتاين) (إسرائيل وجاراتها)، يوميّات أكرم زعيتر، ودراسة (المتاهة اللبنانيّة) لرؤوفين أرلخ، والطائفيّون العرب والحركة الصهيونيّة لـ بني مورس، وكذلك دراسة أمين مصطفى (الاتصالات السريّة العربيّة - الصهيونيّة) ومقالات للكاتب صقر أبو فخر، وغيرهم... بالتمعّن في المذكّرات والدراسات المذكورة، نجد أن الذين وصفوا برجال الاستقلال في غالبيّة البلدان العربيّة، كانوا قد التقوا ممثّلين عن الوكالة اليهوديّة في ظروفٍ كان المشروعُ الصهيونيُّ فيها واضح الملامح، وكانت موجات المقاومين والمتطوّعين في فلسطين والشرق العربيّ قد دخلت في اشتباكاتٍ مسلّحةٍ مع المستوطنين الأوائل ورجال الاستعمار البريطاني.

- وفي استعراضٍ سريعٍ لأبرز رجال الاستقلال في الدول القطريّة العربيّة ولقاءاتٍ سابقةٍ جمعتهم مع الوكالة اليهوديّة، نجد ما يلي :

- من لبنان، لقاءات جمعت الوكالة اليهوديّة مع رئيس الجمهوريّة، بشارة الخوري، ورئيس حكومته، رياض الصلح، وقبلهما إميل اده وخير الدين الأحدب (رئيسان سابقان للدولة والحكومة)، والبطرك أطون بطرس عريضة وكميل شمعون.

- من سوريا، لقاءات جمعت الوكالة اليهوديّة مع قادة في الكتلة الوطنيّة في بلودان 1936، بينهم شكري القوتلي ولطفي الحفار ونسيب البكري ومحمود سليمان الأحمد ومجحم الشعلان، بل إنّ الياهو إيلات (ابشتاين) في كتابه (إسرائيل وجاراتها)، تحدّث عن لقاءاتٍ مع عبد الرحمن الشهبندر وزعماء (العائلات الارستقراطيّة) في دمشق وبيروت وطرابلس وبغداد والقاهرة.

- كما جاء في يوميّات أكرم زعيتر، أن بن غوريون التقى مع إحسان الجابري، والجابري من شخصيّات اليمين السوريّ المعروفة.

- كما تحدّث إيلات عن لقاءاتٍ مع نوري السعيد وجميل المدفعي وحسين الجميل وعلي الأيوبي في العراق، ومع وفدٍ من مصر شاركوا في افتتاح (الجامعة العبريّة)، بالإضافة إلى عشرات الرسائل مع الملك فاروق. مع رؤساء سابقين للحكومات في العهد الملكي مثل إسماعيل صدقي، وعلي ماهر.

- ولم تكن السودان وتيّار الاستقلال (عن مصر) بعيدة عن هذه المناخات، إذ نعرف أن (عبد الإله خليل) رئيس الحكومة الأسبق عن حزب الأمة التقى مع الوكالة أيضًا.

- وبالمثل، فإن عبد العزيز آل سعود أول ملك للسعودية في مرحلتها الثالثة التقى ممثلين للوكالة بعد اللقاء الشهير مع روزفلت على ظهر السفينة كوينسي 1945.

- أردنيًا، وحسب ماري ولسون، فقد كانت لقاءات الأمير عبد الله مع الوكالة اليهوديّة، تتخطّى الإنجليز أنفسهم، فضلًا عن عشرات الكتب التي صدرت لاحقًا وطالت كلّ عهود المملكة، وتناولت أسماء، مثل: محمد الأنسي وبعض شيوخ العشائر.

الطاقة المتجددة بالمغرب بين أهمية القطاع والهيمنة المخزنية

يوسف آحا

إن مفهوم الطاقة المتجددة (RenewableEnergy) يعبر عن الطّاقة الناتجة من عمليّات طبيعيّة، دون تدخل الانسان، وتتجدد بصوره دائمة. ويوجد في الطبيعة عدّة أنواع منها مثل اشعة الشّمس (الطاقة الشمسية) وهي الأكثر تداولا، والطّاقة الحراريّة الجوفية، والرياح (الطاقة الريحية)، وأمواج البحر، وطاقة المياه الجارية أو الساقطة من المنحدرات، إضافة الى طاقة الكتلة الحيويّة بأشكالها المختلفة. ومن أهم مميزات الطّاقة المتجددة بأنّها غير نافذة كما أنها طاقة نظيفة. أمّا مفهوم الطّاقة البديلة فإنّه يعبّر عن أي مصدر للطاقة يمكن استخدامه بديلا عن الوقود الأحفوري، وغالباً ما يكون من مصادر

الطاقة غير التقليديّة والتي لا تؤثر في الطبيعة بصوره كبيرة مثلما يؤثر حرق الوقود الاحفوري.

إذا فالطاقة المتجددة تتقسم الى أنواع ونشير هنا لبعضها باعتبارها الأهم بالنسبة للمغرب:

* الطاقة الشمسية (SolarEnergy) وهي عبارة عن أشعة ضوئية وحرارية صادرة عن التفاعل في مركز الشمس، وتصل سطح الارض على شكل حزمة من الأشعة بأطوال موجات مختلفة.

*الطاقة الريحية وهي عبارة عن الطاقة الحركية المحمولة مع الرياح (Wind Energy) ، والتي تتحرك بفعل فروقات درجة الحرارة والضغط.

***الطاقة الحرارية الجوفية :**

تعتبر الطاقة الحرارية الجوفية (GeothermalEnergy) مصدرا مهما للطاقة البديلة التي كانت معروفة منذ آلاف السنين.

الطاقة المتجددة وفشل للتدبير:

إن المغرب باعتباره أكبر مستورد للطاقة في شمال إفريقيا، سيواجه مهمة صعبة في تلبية الطلب المحلي المتزايد، في محاولة للسيطرة على فاتورة الاستيراد. مما استدعى من الدولة وضع برامج لمواجهة هذه التحديات، فخلال سنة 2009 وضعت الدولة المغربية "استراتيجية الطاقة الوطنية" التي تركز على تحسين مزيج الوقود في قطاع الكهرباء، وتسريع تطوير الطاقة من المصادر المتجددة، وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على أهداف محددة مرتبطة بالطاقة المتجددة في المغرب، 42٪ من القدرة الكهربائية المركبة بحلول عام 2020 (6000 ميكاواط). ليتم تعديل هذه الأهداف في عام 2015 لتصبح 52٪ (12900 ميكاواط) بحلول عام 2030.

منذ ما يناهز ثلاث عشرة سنة والدولة المغربية عبر أبواقها من إعلاميين وخبراء يشيدون ويمدحون النموذج الوطني الرائد في مجال الطاقة. حيث شكلت لحظة تدشين وبدء تشغيل المحطة العملاقة للطاقة الشمسية المركزة "(CSP) نور وارزازات 1" انطلاقة للمغرب في مجال الطاقة المتجددة والشمسية منها على وجه الخصوص.

وبعد مرور السنوات على هذا الحدث، وزهاء ثلاث عشرة سنة على إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة، سيتفاجأ كل متتبع للقطاع الطاقي بتقرير رسمي صادر عن هيئة "دستورية" متمثلة في "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" بعنوان "تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر"، والذي خلص في

> إن المغرب باعتباره أكبر مستورد للطاقة في شمال إفريقيا، سيواجه مهمة صعبة في تلبية الطلب المحلي المتزايد، في محاولة للسيطرة على فاتورة الاستيراد. مما استدعى من الدولة وضع برامج لمواجهة هذه التحديات، فخلال سنة 2009 وضعت الدولة المغربية "استراتيجية الطاقة الوطنية"

طيات أسطره لطرح بديل عن الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تم الإعلان عنها سنة 2009 وبإشراف سياسي مباشر من رئيس الدولة، ومن تم فإن المجلس الاقتصادي ومن خلال تقريره الصادر ليوم الخميس 09 يوليوز من سنة 2020، قد أقر بفشل الاستراتيجية الطاقية دون تحديد المسؤوليات مع طي صفحة الماضي من خلال الدعوة إلى نموذج تنموي جديد، دون مساءلة أسباب فشل النموذج السابق والمسؤولين عن ذلك.

مشاريع الطاقة الشمسية بمضمون الدولة المخزنية التبعية:

إن المغرب وفي سنة 2015 أبرم صفقة من أجل إنجاز محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية بكلفة لم تتجاوز 0,30 درهم للكيلواط ساعة. ما يفسر إصرار دولة المخزن على الاستمرار في هدر المال العام من خلال إنشاء محطات جديدة على غرار "نور وارزازات "باهظة الكلفة ونذكر منها محطة بمدينة ميدلت " نور ميدلت". علما أن إنتاج كيلواط ساعة من الطاقة الكهربائية انطلاقا من التقنيات المعتمدة في محطات نور وارزازت 1 و2 و3، يكلف خمسة أضعاف ما تكلفه المحطة المذكورة سلفا. والنتيجة بحسب التقرير المذكور سابقا هناك عجز مالي فظيع سجلته الوكالة الوطنية (مازن)، يقدر ب 80 مليون دولار، وطبعا سيؤدي الشعب المغربي فاتورة السياسات الجهنمية في هذا المجال الحيوي إضافة الى النقص الهائل في الفعالية الإنتاجية لهذه المحطات التي يفتخر بها المخزن وأتباعه.

وفي سياق آخر أعلنت شركة "فولتاليا" يوم 25 أبريل 2022، فوزها الأكبر في المناقصة المغربية عبر إنشاء محطتين ضخمتين في كل من "بني مطهر" و"كرسيف" لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، حيث يبلغ إجمالي القدرة الإنتاجية للمحطتين 117 ميكاواط وذلك في إطار دعوة المغرب لتقديم عطاءات لبناء محطات للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية 400 ميغاواط وما يشكل من تكريس للتبعية وضرب الاقتصاد الوطني اعتبارا التكلفة الباهظة لمثل هذه المشاريع والموجه بالأساس لأوروبا عبر امدادات المغرب الطاقية لبلدان أوروبا كفرنسا وبريطانيا، زد على ذلك أن الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (ماسن) المتحكمة في الخريطة السياسة الطاقية بالمغرب قد أطلقت مناقصة لبرنامج يغطي 7 مواقع مؤهلة لتطوير مشروعات الطاقة الشمسية خلال سنة 2021 وتعطى الأولوية طبعا للشركات متعددة الاستيطان على حساب المقاولات المحلية والتي تتميز بضعف مجال اشتغالها نظرا للهيمنة المخزنية على هذا القطاع الحيوي.

الطاقة والتطبيع مع الكيان الصهيوني:

يبرز قطاع الطاقة بصفته واحدًا من أبرز أوجه نقط التطبيع بين الدولة المخزنية والكيان الصهيوني الغاصب منذ دجنبر 2020. سعيا من الجانبين "لتبادل الخبرات" بمضمون استعماري واستيطاني في نفس الوقت الذي يسعى فيه النظام المخزني إلى الاستفادة من خبرات الكيان الصهيوني من مشروعات النفط والغاز، مقابل الاستفادة من التجربة المغربية في تحول الطاقة والطاقة المتجددة على وجه الخصوص.

هذا ما تم التأكيد عليه خلال فعاليات منتدى الذل والعار تحت شعار "المغرب- إسرائيل: تواصلوا من أجل الابتكار" بالدار البيضاء، قصد مواجهة التحديات كافّة المتعلقة بأمن الطاقة، وندرة المياه والتصحر والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر حفاظا على المصالح العليا للكيان الصهيوني الغاشم.

أي دور للمناضلات في الأحزاب الشيوعية والعمالية في بناء الحزب المستقل

الرفيقة ام فرات

فقد احتلت قضية المرأة اهتماماً كبيراً في برامج حزبنا الشيوعي العراقي منذ تأسيسه في 31 اذار عام 1934 وينبع هذا الموقف من نظرة الشيوعيين التقدمية إلى المرأة. وتجسد هذا الاهتمام بشكل واضح في عمل الشيوعيين وسط الجماهير النسوية.

لقد كان دور النساء الشيوعيات متميزاً في قيادة نضال المرأة العراقية منذ النصف الثاني من اربعينات القرن الماضي، فكنّ يقدنَ التظاهرات ويتصدرن الانتفاضات وما تشكيل رابطة المرأة العراقية في عام 1952 بمبادرة من النساء الشيوعيات إلا جزءاً من هذا النضال. وقد حقق نضال النساء الشيوعيات إنجازات عديدة للمرأة العراقية منها قانون الأحوال الشخصية المرقم 188لسنة 1959 الذي حدد سن الزواج ومنع تعدد الزوجات وأكد على المساواة بين الرجل والمرأة. وقد لعبت الوزيرة الشيوعية في حكومة عبد الكريم قاسم الراحلة الرفيقة د. نزيهة الدليمي الدور الأبرز لعرض القانون واقراره.

وقد اجتذب الحزب الشيوعي العراقي في نضاله مجموعات كبيرة من النساء سواء الأعضاء الملتزمات في التنظيم الحزبي او المؤازرات والناشطات في المنظمات الديمقراطية ومنهن على سبيل المثال الدكتورة سعاد خيري والدكتورة بشرى برتو وثمينة ناجي يوسف وعميده مصري ونزيه الدليمي وعايدة ياسين ونجية الشيخ حسين والين يعقوب وسعيدة ساسون وبثينة الشريف وزكية خليفة وخاتم زهدي وغيرهن المئات ممن ساهمنَ وقدن العمل السياسي والحزبي في ظروف العمل السري خلال الفترة 1934 حتى عام 2003. وقد ساهمن في إنشاء الخلايا الشيوعية النسوية وكسب العضوات الجدد الى الحزب وتنظيم المظاهرات، ونقل الرسائل والأدبيات الشيوعية والمساعدة في طباعة الأدبيات والمشاركة في اللجان المختصة بشؤون المرأة. وقد تعرض المئات من الشيوعيات الى الملاحقات والاعتقال والتعذيب والفصل من العمل والسجون والاعدام.

وقد كان للمرأة الشيوعية شرف حمل السلاح وخوض الكفاح المسلح ضمن حركة الأنصار الشيوعية في كردستان العراق، وكانت هذه التجربة من التجارب الفريدة من نوعها في تأريخ المرأة العراقية وربما في تاريخ المرأة على مستوى البلدان العربية. فلأول مرة ترفع المرأة الشيوعية العراقية السلاح وتقاتل جنبا الى جنب مع رفاقها الشيوعيين لإسقاط النظام الدموي الصدامي. وهي حقا مفخرة من مفاخر المرأة الشيوعية العراقية.

ومن الرموز المضيئة في التضحية والإيثار والكفاح والدفاع عن القيم الوطنية والمبادئ الشيوعية شهيدة حزبنا الرفيقة عايدة ياسين.

فقد ولدت الشهيدة لاب كادح شيوعي من أبناء البصرة واحترفت النضال في الحزب الشيوعي في فترة مبكرة من شبابها وعملت في رابطة المرأة العراقية, وعند الاطاحة بالنظام الجمهوري أثر انقلاب شباط الفاشي في عام 1963 فان الشهيدة عايدة ياسين كانت عضواً في اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة وقد اضطرت للانتقال من مدينتها البصرة الى بغداد وانضمت لتنظيمات الحزب السرية في بغداد وساهمت في قيادة منظمات العمل السري التي أعادت بناء منظمات الحزب في مناطق بغداد . وقادت تنظيمات الحزب النسائية رغم حملات القمع والتصفيات الجسدية التي تقوم بها السلطة الدموية.

في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي عام 1976 انتخبت الرفيقة عايدة ياسين لعضوية اللجنة المركزية للحزب واصبحت بذلك ثالث امرأة عضوا في قيادة الحزب المركزية منذ تأسيس الحزب بعد الرفيقة أمينة الرحال، أول امرأة في اللجنة المركزية للحزب بين عامي 1941 و 1943 ومن ثم الرفيقة الدكتورة نزيهة الدليمي الوزيرة في حكومة عبد الكريم قاسم في عام 1959.

لقد قادت الرفيقة عايدة ياسين المنظمات الحزبية في عام 1978و1979 ورغم حملات القمع الفاشية فإنها لم تتردد في البقاء في قلب بغداد وإدارة العمل السري للحزب والحفاظ على مجاميع الشيوعيين الهاربين من إرهاب النظام الصدامي من مدن الوسط والجنوب وعملت على توزيعهم على شكل خلايا صغيرة وصلات فردية في مناطق مختلفة من بغداد بغية اخفائهم عن ملاحقة السلطة الفاشية. والى جانب ذلك فقد استطاعت تامين سلامة العديد من الكوادر المطاردة من قبل السلطة القمعية بأرسالهم الى قواعد الأنصار الشيوعيين في شمال العراق.

> لقد ادت الرفيقات الشيوعيات دورا رياديا في اقتحام ميادين وسوح النضال السياسي الوطني الديمقراطي والاجتماعي، وضربن بنضالهن الجسور وعطاءهن اللامحدود وعملهن المتفاني بين الجماهير، وعلى وجه الخصوص في الوسط النسائي امثلة رائعة وملهمة انحفرت في ذاكرة الأجيال

ان الرفيقة عايدة ياسين لم تكن من قادة العمل السري الذين يقبعون في اماكن اختفائهم وانما كانت قائدة ميدانية في نشاط دائم، تلتقي مع الكوادر الحزبية الموثوقة التي أطلق سراحها من المعتقل وتتعرف على ما يتعرضون له من تعذيب وأسباب الاعتقال ومعرفة معلومات الأجهزة الامنية عن الشيوعيين.

وبكل جدارة عملت الشهيدة عايدة ياسين على تأمين الصلات والمراسلات مع قيادة الحزب الشيوعي في الخارج وفي كردستان. وقد أرسل لها زوجها الذي كان في قواعد الأنصار في كردستان عدة مناشدات متكررة في ربيع عام 1980 لمغادرة بغداد والتوجه الى قواعد الأنصار الشيوعيين المسلحة في كردستان للحفاظ عليها من بطش النظام الفاشي إلا أنها كانت ترد عليه بضرورة وجوده هو ايضاً ببغداد بدلا من كردستان لقيادة العمل الحزبي والسياسي ضد النظام الدموي. وقد اشتدت حملات الملاحقات أكثر فأكثر على الشيوعيين والديمقراطيين في عام 1980وتمكنت السلطة الدكتاتورية من اعتقالها عندما كانت في موعد حزبي في عيادة أحد الأطباء من رفاق الحزب وتم تغييبها وقتلها تحت التعذيب.

وكان دائما ألي جانب الشهيدة عايدة ياسين، عدد كبير من الكوادر النسائية التي لعبت دورا هاما في مواجهة الحملة الفاشية بعد عام 1978و1979. وتميزت تلك الأعوام بدور كبير للفتيات والنساء ألشيوعيات مما أدى ألي استشهاد العشرات منهن في عقد الثمانينات.

لقد ادت الرفيقات الشيوعيات دورا رياديا في اقتحام ميادين وسوح النضال السياسي الوطني الديمقراطي والاجتماعي، وضربن بنضالهن الجسور وعطاءهن اللامحدود وعملهن المتفاني بين الجماهير، وعلى وجه الخصوص في الوسط النسائي امثلة رائعة وملهمة انحفرت في ذاكرة الأجيال.

فالحزب الشيوعي العراقي هو أول حزب في العراق دعا الى مساواة المرأة بالرجل ودافع عن حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونبذ الافكار والمفاهيم المتخلفة، التي تنكر على المرأة حقوقها كعضو اساسي في المجتمع.

العنف المدرسي وانعكاساته على حياة الأفراد: «فقيه» طنجة نموذجا

آدم الروبي

اثارت مشاهد فيديو تداولته مواقع التواصل الاجتماعي لإمام مسجد بمنطقة باب تازة يستخدم العنف في حق أطفال قاصرين يتابعون دروسا في التعليم العتيق بمنطقة باب تازة صدمة لرواد مواقع التواصل الاجتماعي، فقد كان مثل صفعة جديدة توجه لخد كل مدافع عن حقوق الانسان، وبرهانا جديدا عن تخلف مجتمعنا -وخصوصا في طرق التعليم- عن ركب المجتمعات ذات الأنظمة التعليمية المتقدمة.

لقد اقترن المجتمع المتخلف دائما بالعنف والعدوانية، واللذان يكونان مصاحبان للقمع والقهر، ويظهر ذلك في التعطش المفرط الى القوة والسيطرة بكل مظاهرها، لقلب مصائر جماهير ذلك المجتمع، ووضعهم في مصير مجهول حافل بكل احتمالات القلق وانعدام الشعور بالمسؤولية. ويمارس ذلك من طرف المجتمع الأبوي ونقصد به هنا كل من ينصبون أنفسهم آباء عن الجيل الصاعد (آباء، معلمين، مربيين، فقهاء، رجال سلطة..)، تنطلق من الاسرة والمدرسة وتختتم في كل مناحي الحياة.

هكذا يتلقى الشباب تربية تجعلهم متفرجين يوكلون الاعمال العامة لمن يكبرونهم سنا. ان هذا النوع من التربية ينتج، في المجتمع البرجوازي – الاقطاعي، افراد منسلخين عن مجتمعهم لا يشعرون تجاهه بالتزام ولا يتحسسون الا بما يتعلق مباشرة بأنفسهم. فالشأن العام في نظرهم امر مجرد وهم يشعرون بالعجز عن التأثير فيه. ولذا فمن الطبيعي عندهم ان يوكلوا الأمور العامة بما فيها السلطة السياسية الى "الكبار" الذين يمارسونها فعلا.

ومع ان ابشع أشكال العنف يعد العنف البدني يعاقب عليها القانون، كالعنف الذي شاهدناه في فيديو "فقيه باب تازة"، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا وجود لأشكال أخرى يتخذها العنف الممارس في النظام التعليمي بمجتمعاتنا، بل كذلك الضغط المعنوي وما ينجم عنه من إيذاء للمشاعر وجرح للكرامة،أو عدم الاكتراث بألآراء والأفكار والأحاسيس، ووضع التلميذ/الطالب، تحت ضغط وقهر نفسي مستمر، ويكون ذلك متلازما لطريقة التعليم التلقيني التي ينبني عليها النظام التعليمي بمجتمعاتنا، والتي يعد نموذج "التعليم العتيق" سوى نموذج منه لم تستطع السلطة "مكيجته" وتغليفه حتى لا يبدوا بتلك الصورة المقززة التي ظهرت لنا في الفيديو.

وبالرغم من ان "فيديو الفقيه" اثار ردود أفعال منتقدة للممارسات التي احتوى عليها، الا ان هناك من اظهر (بوعي او بدونه) ردود فعل مؤيدة لها، بل و طالبت بالافراج عنه لما له من حظوة وقبول من طرف أولياء أمور أولئك الأطفال الذين يتلقون دروسا لديه، بل وإن ممن طالبوا بذلك في إحدى التصريحات لإحدى الجرائد الالكترونية قدم نفسه بأنه أب لأحد أولئك الأطفال، وقال فيما معناه بأنه كان يتلقى الضرب عندما كان طفلا في ظهره من طرف "الفقيه" وليس فقط في "الأرجل".. !!!، وفي نفس التصريح استرسل طفل هذا الأب وهو يتابع دروسه عند نفس "الفقيه" ليطالب هو بدوره اطلاق سراح ذلك "الفقيه" وأثنى عليه بالمدح !

ما يلاحظ هنا بأن هذه السلوكات في المدرسة لا يمكن ان تمارس سلطتها وقهرها على الطفل الا بدعم من مؤسسة أخرى وهي مؤسسة الأسرة، إذ تثمن ذلك القمع والقهر الممارس وترسخه في ذهنية التلميذ او الطالب، بل وكذلك تجعله يتماهى معه ويظن بأنه هو الطريقة الصحيحة للتعلم، كذلك ان الفرد المتعلم لا يتأثر بموضوع التعليم لانه لا يهتم بفهمه وادراكه بل باستنتساخه وحفظه والتلميذ المجتهد هو الذي يثبث ذاته وينال المكافة لا بطرح الأسئلة بل باعطاء الأجوبة (الملقنة)، والعنصر المشترك بين التلقين والعقاب فهو ان كل منهما يشدد على السلطة ويستعبد الفهم و الإدراك.

هذا ما أراده النظام المخزني وكل الأنظمة ذات بنيات اقتصادية واجتماعية تعرضت لاستعمار شوه تطورها الطبيعي من بنية إقطاعية لبنية رأسمالية صرفة، إن ذلك التحول المشوه والبطيء استفادت منه الطبقات التي سيطرت على المصالح الاقتصادية والسياسية لهاته البلدان، وهي بالتالي تحاول عبر التعليم والاسرة، إعادة إنتاج نفس تلك العلاقات الإنتاجية الحالية عبر الإبقاء على الوضع الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي والسياسي كما هو عليه، ما عدى تحسينات بسيطة لا تمس بجوهر تلك العلاقات، والتي تعد الأسرة الذكورية جزء رئيسيا منها.

القطاع الطلابي بين مطرقة تصفية الجامعة العمومية وسندان العنف الداخلي

لقد شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مدرسة لتاطير الجماهير الطلابية و مدها بالوعي والارتباط بهموم الشعب المغربي، بحيث كان الشعار العام المتداول في الساحة الطلابية هو: لكل معركة جماهيرية صداها داخل الجامعة، فانخراط الجماهير الطلابية ومشاركتها كان معروفا في كافة معارك و نضالات الشعب المغربي، من انتفاضة 23 مارس 1973 إلى حراك الريف و جرادة، مرورا بانتفاضات 1984 و 1990 و غيرها، ضد السياسات الطبقية للنظام المدعوم من طرف الامبريالية.

من المعلوم انه خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكر التقدمي التحرري الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي، و المعسكر الرأسمالي الذي تقوده الامبريالية الغربية و على رأسها الامبريالية الأمريكية، انضم النظام المغربي إلى المعسكر الثاني، و كان من بين الأنظمة التي دعمت هذا المعسكر الاستعماري بمنحه القواعد العسكرية والاتصالات الاستخباراتية ومختلف التسهيلات الضرورية لمواجهة المعسكر الأول. خلال هذه الحقبة التاريخية، تأسست الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين الثورية، التي شكلت قلعة محورية للنضال ضد اصطفاف النظام إلى الحلف الامبريالي وسياساته اللاوطنية واللاشعبية، كما خاضت نضالات ضد طلبة القوى السياسية الإصلاحية التي مهدت الطريق لمهادنة النظام والتعاون معه.

خلال المؤتمر الخامس عشر، سيتمكن تيار الطلبة التقدميين من احتلال الصدارة، بشكل مطلق، عل قيادة المنظمة الطلابية. هذا التيار، الذي له ارتباط وثيق بالحركة الماركسية اللينينية المغربية، و على الخصوص منظمة " إلى الأمام " سيتعرض العديد من قياديه لقمع شرس من طرف النظام، بموازاة مع الحملة القمعية التي تعرضت لها منظمة " إلى الأمام" المعارضة، اثر إصدارها في غشت 1973، لوثيقتها التاريخية " لنبني الحزب تحت نيران العدو". هذه الوثيقة كان لها صدى عارم داخل الحقل الطلابي داخل المغرب و خارجه، وهو الحدث الذي أثار حفيظة النظام، ليشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة بما فيهم قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. خلال هذه الفترة، سيصدر النظام قرار الحظر القانوني للاتحاد، بتاريخ 24 يناير 1973. هذا الحظر دفع الجماهير الطلابية إلى تشكيل مجالس النضال السرية، كمحاولة لاسترجاع قيادة المنظمة من العناصر البيروقراطية الإصلاحية، التي لعبت دورا أساسيا، في مساعدة النظام على محاصرة المد اليساري الثوري العارم داخل الجامعات و المعاهد و المدارس العليا، و هو ما دفع بوزير التعليم العالي الى اصدر قرارا يفرض تعاضديات إدارية لتنظيم شؤون الطلبة. هذا القرار الذي وافق عليه التيار الإصلاحي؛ المشكل، اساسا، من طلبة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم و الاشتراكية، تم رفضه من طرف تيار طلبة اليسار الثوري الذي تشبث بالهيكلة التنظيمية القاعدية المستقلة. ستستمر النضالات الطلابية، بقيادة التيار الثوري الذي يشكل الأغلبية في الجامعات و المدارس العليا، و هو ما اجبر النظام على رفع الحظر القانوني في شهر غشت 1978، سنة بعد ذلك، سينعقد المؤتمر16 بالدارالبيضاء، في ظروف استثنائية تتسم باحتدام الصراع بين تيار الطلبة الثوريين الذين تكتلوا فيما بات يعرف بتيار الطلبة القاعديين و طلبة القوى الإصلاحية التي حاولت تكييف خطة النظام الهادفة إلى إضعاف تنامي تيار الطلبة القاعديين. إلا أن الملاحظ انه، رغم فوزهم الساحق في المؤتمر، سينسحبون، ليستمر طلبة القوى الإصلاحية في قيادة الاتحاد. خلال شتنبر 1981، سينعقد المؤتمر17 بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، وسيخفق المؤتمرات و المؤتمرون في إفراز قيادة جديدة، لتتم إعادة الثقة في الأعضاء الذين لا زالوا في القيادة. بعد ذلك ستعرف الساحة الجامعية فراغا تنظيميا فضيعا، و مع ذلك، استمر الطلبة القاعديون يقودون نضالات متعددة داخل الجامعات والمدارس العليا. خلال هذه المرحلة، سيشن النظام، مرة أخرى، حملات التضييق والاعتقالات في صفوف الطلبة القاعديين، عبر دس عناصر بوليسية و مخبرين داخل الجامعات، وعسكرة المدرسة المحمدية للمهندسين، إحدى قلاع النضال الطلابي الثوري. استمر هذا الجو من الحصار والتضييقات البوليسية اللصيقة بقيادات الطلبة القاعديين الى سنة 1984، تاريخ استشهاد الطالبين بوبكر الدريدي ومصطفى الهواري اثر الإضراب عن الطعام الذي دام 62 يوم. بعد هذا الحادث المأساوي، سيعرف تيار الطلبة القاعديين عدة انشقاقات ناتجة عن انصار التشبث بالتنظيم و الرافضين له، إذ ستعرف الساحة الجامعية ظهور تيار طلبة الكراس، الداعي إلى إعادة هيكلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر إيجاد حد متوافق عليه مع طلبة القوى الإصلاحية و تنظيم مؤتمر استثنائي، كما أشار إلى أن الطلبة القاعديين، لهم جزء من المسؤولية في فشل المؤتمر الأخير بعدم تحملهم مسؤولية قيادة المنظمة. بعد ذلك، سيظهر تيار طلبة البرنامج المرحلي، الداعي إلى النضال من اجل رفع الحظر العملي عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومواجهة النظام والتصدي للبروقراطية. بعد ذلك سيتأسس تيار الطلبة القاعديين التقدميين المانعين، ثم تيار طلبة اليسار التقدمي الذين يدعوان إلى إعادة هيكلة المنظمة والإعداد لمؤتمر استثنائي مع نبذ العنف في الجامعة، والجدير بالذكر، انه رغم كل هذه الانقسامات، فان صمود و نضالات الطلبة القاعديين، رغم تشتتها وعدم التنسيق فيما بينها، ساهم في فضح مخططات النظام الهادفة إلى اجتثاث التعليم العمومي وتفويت الجامعة المغربية للرأسمال المحلي والأجنبي. ورغم كل النضالات والتضحيات الجسام للقاعديين، استطاع النظام أن يخترقهم للاستفراد ببعض العناصر المؤثرة ولتخلق مجيمعات، استفادت وتستفيد من ريع النظام في الجامعات وتعادي إي توحيد للنضال الطلابي، حفاظا على هذا الريع.

ان الصمود البطولي العام لمختلف التيارات القاعدية المناضلة، بدرجات متفاوتة، كان وراء لجوء النظام إلى خلق تيار جديد باسم طلبة الإسلام السياسي ودعمه، قصد محاربة الإلحاد داخل الجامعة المغربية، وهو ما أدى إلى مواجهات عنيفة، تم، خلالها، استعمال السيوف ومختلف الأسلحة البيضاء. هذه الظاهرة الغريبة عن الجامعات، أدت إلى استفحال العنف والعنف المضاد، وأدت إلى استشهاد العديد من الطلبة كان أولهم الطالب القاعدي المعطي بوملي سنة 1991، بالإضافة إلى العاهات المستديمة التي أصيب بها أعداد كبيرة من الطلبة. بطبيعة الحال، كانت الخطة محبوكة ليقتحم النظام حرمة الجامعة ويخترق الجسم الطلابي ليقضي على ما تبقى من الوحدة الطلابية، الضمانة الرئيسية لمقاومة الظروف المادية و المعنوية الكارثية التي فرضها النظام على القطاع الطلابي. وهذا يدخل في تنفيذ النظام لبرامج المؤسسات المالية الامبريالية، التي تستهدف القضاء على مجانية التعليم و تفويت المدرسة والجامعة العموميتين للرأسمال. هذا المخطط يتطلب إضعاف المقاومة الطلابية، عبر تشتيت نضالاتها وإلهائها بالصراعات الداخلية و الاقتتال فيما بينها. لقد آن الأوان لتجتمع كل الفصائل و تضع حدا للعنف الذي لا يخدم إلا مصلحة النظام وأذنابه.

اوطامي قاعدي

التربية والحب

نورالدين موعابيد

يعنّ لي في هذه المساهمة أن أقارب مفهوم"الحب"من وجهة التربية والتكوين،مؤكدا مقولة سقراط المتسائلة تساؤلا إنكاريا:"ماذا يمكنني أن أعلمه مادام لا يحبني.؟"..بل إنني أكاد أزعم أن الحق في الحب أحد حقوق المتعلم بالمجتمعات التي أسست عصر أنوارها حداثة / تحديثا،لاسيما بعدما

حققته البيداغوجيات التفاعلية من فتوحات فعّلت استراتيجيات كثيرة، و طرائق متعددة توقر حقوقا أخرى نفيسة تعزز توجهات اعتبرت لحظة تمظهرها بكرا ، من قبيل:الحق في الاعتراف، هذا الحق الجدليّ الذي يؤمّن سهمي الثنائية:السهم المنطلق، والسهم الراجع، وإلا فإن الحق في الإنصات البيداغوجيّ يغدو كأنه لبن العصفور، أو النوق العصافير.

وواضح أن الفضاء الحاضن هو فضاء التعاقد الديمقراطيّ،ذو الحمولات الإنسانية، المتخمة بالقيم الكونية. ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن لهذا الطموح المغري اقتضاءات معينة و اشتراطات خاصة، نظير الإيمان بالمنهاج الضمنيّ (المتواري) le curruculum caché، وتجذير منظومة نوعية مفتوحة ،منفتحة على عوالم المتعلم(حاجاته،رغباته، انتظاراته...) حافزة،ميسّرة،مقوّمة، فيها غير قليل من الجرأة والمجازفة((في المخاطرة جزء من النجاة."النفريّ".)).وهي إذ تنحو هذا المنحى إنما تنحوه وَفق ما اعترفت به البيداغوجيا الفارقية.

هكذا عرفت البيداغوجيا بعامة انقلابا علاقيا ينصف أطراف الأنشطة التعليمية-التعلمية والمتدخلين فيها،إنصافا تصالح فيه"العلميّ"/ "الفنيّ"، على الرغم من كون الأول متكثرا(هي علوم بصيغة الجمع.)، ولعل من المفاهيم "المستفزة"إيجابا، مفهوم"مهنة المتعلم". والواقع أن التربية حقل استغراقيّ يقتضي كثيرا من التؤدة والتأني،باعتبار قدرتنا"الدائمة" على تطوير أنانا البيداغوجية، وإن كانت تلك المهنة غريبة : un drôle de métier ،كما قال Philippe Perrenoud..الذي لاحظ مجموعة ملاحظات منها:

* الإخلال لثنائية : ثواب/ عقاب..بدل التمهير وبناء الكفايات وتطويرها..

* سيادة الضغط والمراقبة...

* إكراهات الزمن واللامرونة...

* ضمور الفارقية..

* انحسار حرية المربي وانحصارها..

* بيروقراطية العلاقة التربوية...

* غياب الوضعيات التي تدعم المشاريع وتحتفي ب"الإبداعية"la créativité..

* الإخلال لثنائية : ثواب/ عقاب..بدل التمهير وبناء الكفايات وتطويرها..

* سيادة الضغط والمراقبة...

Métier d'éléve et sens) du travail scolaire.ESF.5éme .édition.2004)

يختزل Michel Brossard محددات إنجازات المتعلمين في ثالوث هو:

1 - التأطير : قدرة المتعلم على أن"يتموقع"ناسجا علاقات معرفية مهارية،موقفية...وعندي أن بؤر اهتمام المتعلم عامة بدءا،خاصة ختما، لأن الكم يتحول إلى كم حسب قواعد المادية الجدلية.. وهو ما يناظر الطب العام ،مقدمة التخصص.وأذكر أنني يوما ما قرأت هذه الجملة:"اشبع ثم تفلسف.."

2 - الاستباق: عمليات وأنشطة مرتبطة بعلّية التعلم وغائيته le pourquoi du travail،حتى "يؤمثل" المتعلم مواقفه الحاسمة،أليست المدرسة هي حيز التعلم..؟! (l'école pour apprendre.esf 8éme (édition 2007

3 - الاختيار: ملخصه أن يكون بوسع صاحبنا استجلاء المعطيات المركزية، وإعادة صوغ المعنى صوغا تطوريا،ألم يعتقد مؤرخو الأفكار أن مصادر الفكر هي :الحس،العقل،الحدس..؟!

يعزز ما سماه Brossard " اختيارا"القولُ البليغُ:"لا تقل كل ما تعرف،بل اعرفْ كل ما تقول". بالإضافة إلى أن طيف صاحب المقدمة يلوح:"لا تفكر في قضيتين في وقت واحد."

بعد هذه السطور،هل من سبيل يحدد مفهوم"مهنة المتعلم"،نتجاوز به الحيرة المربكة و التردد القاتل،فيغني حينئذ عن كثير من الهذر والهدر؟!..

.مهنة المتعلم هي مهنة مركبة تقْدر المتعلمَ-علّة وجودنا-على تمثّل منطق فكر آخر(جديد)،مشفوع بممارساتَ كسبها صاحبنا متأرجحا بَين"المعرفيّ"،و "الوَجدانيّ"،بله "المهاريّ"،واعيا تمييز"الشخصيّ" والمشترك (فيه).. وإن تبدت هذه المهنة غير مأجورة sans salaire،فهي ضرورية،لا مناص منها في "إنجاح"((العمل)) حسب آليات التقويم المدرسيّ، ويقدم كما لو أنه يرتد إلى الذات .de soi ،وهو في حقيقته مرتهن بمحددات مؤسسية،ثقافية وسلوكية بعيدة-غالبا- غريبة عن أخيلة المتعلم، همّها وصف ما ينجزه المتعلم وتفسيره،مستعدية المثال السوسيلوجيّ ، المثال البيداغوجيّ.. ومهما يك أمر المفهوم و/أو الأفهوم، فإن المتعلم هو كاشف أسرار الحياة،قاهر إكراهاتها،مغامر غزو دروب المعرفة،المتطلع إلى المهارات و المواقف، محاولا بكل ما أوتيَ أن يطور كفاياته المبنية،لاسيما أنه لا يمكن تدريسها، .كما ردد Perrenoud ..وهو محق أيضا إذ اشترط في تغيير التربية ثورة كوبرنيكية لا تستثني أيّ حقل من حقول المجتمع.

للاختلاف والتعدد سحرهما وإدهاشهما الآسر،بل ربما حققت إشكالية التعريف (الحد) جماليتها بما تثيره من قلق ذهنيّ محمود يدفع إلى مخاضات ولود،على الرغم من عسر الولادة،هذه الولادة التي عساها" تستسلم "للولادة القيصرية أحيانا.لهذا وذاك لا مندوحة عن مهارة"تأليف النصوص"(تركيبها)la composition des textes،القادرة على إدماج أكثر من خصيصة في "تعريف"مؤقت.

.أخيرا أقول إن التربية هي تقاسمُ حصتنا من الجنون والفنون ، تقاسما مريدا،واعيا،راغبا ،مؤمنا بأن الهُداة لتأتمّ بها في أيّ زمكان..ولا أتعسف لو رددت الجملة الحكيمة:"أرني أيّ نظام تربويّ تتبنى أقُلْ لك من أنت.."إنها حق ولن تكون امتيازا إذا استماتت الشعوب في الدفاع عن المدرسة العمومية،ابتغاءَ تحصينها ضد الخصخصة..هذا بعض ما يسم تلك المهنة التي عدّ صعوبتها René la borderie بَدَهيّة(. le métier d'éléve hachette.paris.1991.p:11)، وكان من المتسائلين عن مدى أهميتها في الحياة.و يتصور أن الفرد يولد إنسانا ليتحول بعدئذ إلى مواطن،الأول معطى والآخر يُبْنى..وبما أن الناس متساوون في الموروث والحقوق،فإن على المدرسة أن تمنحهم جميعا المهنة التي أبدا لن يتخلوا عنها..

الثقافة والتغيير

لماذا المكاشفة مزعجة؟

نورالدين موعابيد

يبدو أن السلوك الحضاريّ الواعيَ في الجغرافيات جميعها مرتهن بالمكاشفة، إذ لا شيء يمكن أن "يتخلص" من النسبية كما صاغها (إينشتاين)، القائل: "كل شيء نسبيّ حتى الإنسان." وفي تقديري المتواضع أن تلك المكاشفة تزعج لأنها فاضحة، تعري الاختلالات / الاختلاسات ومن ثمة تخرق المصالح الانتفاعية الضيقة لدى المناورين والمتواطئين.. وهي قبل هذا وبعده مؤشر دال- دلالات صارخة- على منزع هروبيّ يعمد إليه مَن لا يقوى على: المحاجة والعقلنة والموضوعية.. أو يتجاهلها لأن براغماتيته وميكيافيليته تقتضيان ذلك الموقف البئيس، الضارب أطنابه في التخاذل المتدني، المتردي.

وربما كان المتثاقف أقدر على ممارسات من هذا القبيل، بما أنه يحذق تبرير الخيانة، وَفق الأدبيات اليسارية، لذلك تعض عليه السلطة في الأنظمة المستبدة بالنواجذ، ترغيبا

تارة، ترهيبا تارات، فإذا هو قد أضحى بوقا ومزمارا، يبرر ما تقرره الأنظمة الرجعية، والأفظع أنه يُحتمَلُ انتقاله من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، نحو ما حدث في أكثر من لحظة تاريخية في مجتمعات مختلفة.. وهكذا يتنصل من مسؤوليات تاريخية نظير النقد والتقويم، التنوير والتثوير، وما إلى هذا وذاك من اشتراطات التغيير.

أما المثقف التقدميّ الحقيقيّ فإنه محصن بآليتيْن هما النقد والنقد الذاتيّ، بالإضافة إلى التكوين الممتد (المستمر)، مما يقوده إلى قراءة الواقع قراءات متفاعلة تمكنه من رصد المتغيرات التي تستعر نارها في النسيج المجتمعيّ، والظاهر أنه يفعّل الكفاية المنهجية بأدواتها الجدلية، تفعيلا حازما، حاسما لا يقبل التقزيم، لا يستسيغ الانتقاء.. مفيدا من مرجعياته (العلوم الإنسانية، تحديدا..) دونما تناسي الآداب العالمية، الخالدة، والجماليات التي تخترق الحدود. وإذا كان نجم مفهوم "المثقف الشامل" عرف بعض الأفول بعد الفيلسوف الوجوديّ(سارتر)، فإننا بالوطن العربيّ ما زالت فينا حاجة -ات- إلى تلك الشمولية لأننا لم نحدد بعد مفهوم التخصص، على الرغم من أن متتبعين معينين لا يقاطعونني هذا الرأيَ.

ويمكن أن أسائلهم: هل تجدي "حرية" المثقف و"استقلاليته" فتيلا إن لم يتخلص المجتمع من كونه تبعيا، ذيليا، إلحاقيا ؟!، بل إنني مقتنع حتى النخاع بأن الحرية السياسية، التي تنتزعها الجماهير الشعبية هي مقدمة الحريات الأخرى كلها، وإلا فإن نداءات المتثاقفين ستكون كمَن يخطّ على الماء، أو يضرب في حديد بارد..

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي رفيق المهداوي مناضل شبيبة النهج الديمقراطي وحركة 20 فبراير والجمعية المغربية لحقوق الانسان والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب التي تحملها فيها عدة مسؤوليات محليا كرئيس لفرع الناظور ووطنيا كعضو مكتب تنفيذي لولايتين ورئيس المؤتمر 14 لذات الإطار ،وتجدر الإشارة إلى أنه تابع دراسته بجامعة محمد الأول بوجدة وتحصل فيها على شهادة الإجازة في القانون الخاص تخصص عقود وعقار .

1 يعتبر البعض العطالة وضعا ملازما لنمط الإنتاج الرأسمالي. إلى أي مدى يصح هذا الربط؟

قضية البطالة قضية طبقية ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي وبالتالي لا يمكن القضاء على البطالة إلا بالقضاء على النظام الرأسمالي الذي لا ينتج إلا المزيد من البطالة والفقر والهشاشة وكل المآسي الإجتماعية بحيث يبني تواجده على الربح ومراكمة الأموال بعيدا عن تحقيق الرفاهية للإنسان ودون أن يعير أي إهتمام لحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية , بحيث ترفع الدول الرأسمالية يدها على القطاعات الإجتماعية بشكل عام وقطاع الشغل بشكل خاص باعتبارها قطاعات غير منتجة لإنتاج جيوش من المعطلين كعمال إحتياطيين يتم توجيههم لكبرى الشركات الرأسمالية بثمن أقل لإنتاج فائض القيمة الذي لا يستفيدون منه , عكس الدول التي لها نظام إجتماعي والتي تضع الحق في الشغل ضمن أولى أولوياتها وتعرف معدلات بطالة أقل.

2 ارتباطا بموضوع السؤال الاول، وباعتبار المغرب دولة نظام راسمالي تبعي ،تميز سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بطابعها الطبقي الخادم لمصالح الرأسمال، ما تاثيرهذه السياسات على مستوى العطالة ببلادنا عبر المراحل الكبرى للسياسات المخزنية اقتصاديا واجتماعيا؟

باعتبار المغرب دولة رأسمالية تبعية للإمبريالية العالمية خاصة الأمريكية والفرنسية لا يتوانى في الإقتراض ورفع معدل المديونية الذي بلغ 90% من الناتج الداخلي الخام وبالتالي رهن مستقبل الوطن للمؤسسات المالية العالمية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هذه الأخيرة التي تتحكم في الإقتصاد المحلي وتوجهيه بما يخدم مصالح النظام الرأسمالي عبر الإستنزاف المنهج للثروات والخيرات الوطنية وجعل المغرب سوقا إستهلاكية لتصريف فائض الإنتاج.

هذا ما سينعكس سلبا على السياسات الإجتماعية والإقتصادية للنظام المخزني الذي يحتل مراتب متدنية في الكثير من المجالات حسب التقارير الدولية مقابل ارتفاع معدلات البطالة والفقر ونهج سياسة تكميم الأفواه واستمرار التضييق على الحريات النقابية والسياسية عبر الأعتقالات التي تطال المناضلين والمدونيين والصحافيين , إضافة إلى خوصصة المرافق العمومية وإعدام الوظيفة العمومية وضرب القوة الشرائية عبر الزيادات المتتالية للإسعار خدمة لمصالح الرأسمال ضدا على الإرادة الشعبية.

منذ سنة 1991 لم تطرح الدولة اي برامج أو إستراتيجية تشغيل الهدف منها التعاطي المسؤول مع واقع البطالة وتأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية وحتى النفسية على المجتمع ما عدا المباريات المعلنة بشكل سنوي والتي لا ترقى إلى تطلعات الشباب المعطل لقلة عدد المناصب من جهة وتخصيص الحصة الأكبر للأمن مما يؤكد أن الدولة بوليسية بامتياز , بل أكثر من ذلك تم القضاء بشكل كلي على الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية عبر سن التعاقد وكذا التفكير في تعميمه على كل القطاعات الوزارية وتسقيف السن في 30 سنة في خرق سافر للقوانين الدولية المنظمة للحق في ولوج الوظيفة العمومية والتي تحدد السن في 45 سنة.

3 تشكل العطالة مجال صراع بين القوى المناضلة من جهة والمخزن وكتلته الطبقية السائدة من جهة أخرى . ما تقديركم لموقع العطالة في ادبيات ومواقف القوى المناضلة.

يعتبر النضال ضد البطالة حقلا من حقول ممارسة الصراع الطبقي بين القوى المناضلة التي تصطف إلى معادلة ضحايا البطالة وعموم كداح الوطن وبين المخزن وكتلته الطبقية السائدة بإعتبارها النقيض الطبقي المسؤول عن إرتفاع معدلات البطالة باعتماده سياسات لاشعبية لا تخدم السواد الأعظم من الشعب , ومن هذا المنطلق تمارس القوى المناضلة سياسة الفضح لكل المخططات التي تستهدف قطاع التشغيل بدءا بإلغاء الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية ومرورا بسن قانون التعاقد ووصولا إلى تسقيف السن , وكذا الإنخراط الفعلي والمسؤول في الحركات الإجتماعية المطالبة بالشغل كحركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة أمام عجز الدولة عن تقديم إجابات على معضلة البطالة , إذ 70% من خريجي الجامعات عاطلون عن العمل حسب تقرير سابق للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وأمام هذا الواقع تطالب القوى المناضلة من الدولة تحمل مسؤوليتها في توفير التشغيل بعيدا عن المحسوبية والمحزوبية والريع بإعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص , وفي المقابل يحاول النظام المخزني عزل المناضلين عبر عملية الفرز الأمني قبل كل مباراة تشغيل هذا من جهة وخلق مؤسسات تشغيل صورية كالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومشروع مقاولتي والمقاولون الشباب للتلطيف من واقع البطالة من جهة ثانية.

ويبقى الحق في الشغل مطلب لكل القوى المناضلة ومطلب أساسي لكل الحركات الإحتجاجية على طول وعرض خريطة وطننا الجريح ووصمة عار في جبين النظام المخزني وكتلته الطبقية السائدة التي تخدم مصالحها الطبقية على حساب معاناة ضحايا البطالة وعامة الشعب .

4 منذ عقود ظهرت في ميدان النضال ضد السياسات المخزنية حركة للمعطلين، والتحدي الذي يواجهها هو تحدي الاستمرارية لاعتبارات تتعلق بطبيعتها واهدافها، ما تصوركم لمسار هذه الحركة؟ وما آليات تحقيق استمراريتها ؟

ظهرت حركة المعطلين بالمغرب في أواخر ثمانينات القرن الماضي كإفراز موضوعي لتنزيل سياسات التقويم الهيكلي وما أنتجته من جيوش وضحايا البطالة سواء في صفوف حملة الشواهد أو حملة السواعد , وكانت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب سباقة إلى تنظيم المعطلين وكذا إبتكار أساليب النضال ضد البطالة مستمدة مشروعية وعدالة مطالبها من المواثيق الدولية التي تنص على الحق في الشغل والتي صادق عليها المغرب.

وأمام تزايد معدلات البطالة وعجز الدولة عن سن سياسات وطنية ديمقراطية في ميدان التشغيل ظهرت عدة تنظيمات للمعطلين على شكل مجموعات وتنسيقيات سواء على المستوى المحلي اي في المدن والقرى أو على المستوى المركزي خاصة بمدينة الرباط , وما يميز هذه التنظيمات الطابع الفئوي لنضالها رغم وحدة المطلب ووحدة النقيض الطبقي وهذا راجع بالأساس إلى الأزمة التي تعيشها على مستوى الذات نظرا لغياب الثقافة التنظيمية وبروز قيادات ذات طابع بيروقراطي إنتهازي إضافة إلى القمع المسلط على نصالاتها وغياب تصور واضح لقضية البطالة مما يطرح سؤال الوحدة والإستمرارية في ظل الهجوم المنهج على قطاع التشغيل (إلغاء الإدماج المباشر , سن قانون التعاقد , تسقيف السن ....) والذي يشكل الشرط الموضوعي لحركة المعطلين لتوجيه عملها النضالي والتنظيمي نحو بناء إطار وحدوي على أرضية ملف مطلبي واضح يشكل الأساس المادي لنضالها واستمرارها.

عرفت حركة المعطلين تراجعا كبيرا بعد سن قانون التعاقد بحيث لم يعد وجود لكثير من إطارات المعطلين في ساحات النضال وحتى الإطارات التي تتشكل بعد القرارات اللاشعبية التي تستهدف قطاع التشغيل كان اخرها قرار وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المتجسد في تسقيف السن وما صاحبه من شروط , سرعان ما تتلاشى ولا يغدو أن يكون تواجدها ونضالها ردة فعل ميكانيكية بعيدا عن اي عمل نضالي منظم بأهداف وأفاق واضحة , وتبقى الجمعية الوطنية الإطار الوحيد الذي حافظ على توجده واستمراريته منذ تأسيسه ويخطو خطوات متقدمة نحو توحيد حركة المعطلين بطرحه أرضية توحيد حركة المعطلين بأوراقه التنظيمية مستحضرا تجربة 2013 والتي عرفت تأسيس لجنة وطنية لتوحيد حركة المعطلين تمخض عنها مسيرة وطنية عارمة بمدينة الرباط يوم 6 أكتوبر 2013 بحضور ودعم كل الإطارات الديمقراطية والتقدمية تحت شعار : " شغل أو إرحل " وبالتالي لا بديل عن توحيد نضالات المعطلين بعيدا عن النضال القطاعي المقزم للمواجهة الجماعية لكل المخططات التي تستهدف قطاع التشغيل وهذا مدخل أساسي لتحقيق شرط الإستمرارية.

الانتخابات التشريعية الفرنسية
في السياق والنتائج

محمد شاعر

جرت خلال الأحد الأخير الانتخابات التشريعية الفرنسية لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية التي تمثل الغرفة السفلى في البرلمان الفرنسي ، وهي المؤسسة التشريعية التي تصادق على القوانين ويعين من أغلبيتها رئيس الوزراء الفرنسي الذي يتمتع بسلطات واسعة في السياسة الداخلية ، ومن هنا أهمية حصول الأحزاب المتحالفة مع الرئيس على الأغلبية لأن ذلك يعطيه صلاحيات واسعة ولأن الحكومة تكون منسجمة مع توجهات الرئيس ، لكن الحالة المعاكسة والتي أطلقت عليه صفة " التعايش" والتي تتمثل في حصول أحزاب معارضة للرئيس على الأغلبية ينزع من الرئيس السياسة الداخلية في عدة قطاعات مهمة ويعرقل البرنامج الانتخابي للرئيس . وفي سياق الوضعية الحالية ، حيث ضرب القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الطاقة وتوجه اليمين نحو المزيد من ضرب المكتسبات الاجتماعية وخاصة في مجال التقاعد ، والتخوف من ضعف نسبة المشاركة ، عملت العديد من الأحزاب على تشكيل تكتلات ضمانا لأغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية وفي نفس الوقت تشكيل الحكومة ، حيث تم تشكيل تكتلين رئيسيين ، هما " الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد " الذي ضم أساسا حزب " فرنسا الأبية " وقطب الخضر والحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي ، وهو تكتل يقوده جون لوك ميلونشون زعيم فرنسا الأبية، وتكتل **" معا ! أغلبية رئاسية"** الذي يضم أساسا حزب النهضة (الإسم الجديد لحزب الرئيس ماكرون)، والحركة الديمقراطية وحزب آفاق ، والذي يساند الرئيس ماكرون . وإذا كان التوجه الأساسي للتكتل الأول هو التركيز على تحسين الأوضاع الاجتماعية للفرنسيين من خلال برنامجه الذي يركز على الزيادة في الحد الأدنى للأجور إلى 1500 أورو والعودة إلى 60 سنة كسن للتقاعد والتخطيط البيئي ، فإن التكتل الثاني يركز على ضمان الأغلبية للرئيس ليطبق برنامجه الانتخابي والذي يدعم الرأسمال بتسهيلات ضريبية لأصحاب الشركات في الوقت الذي يطرح رفع سن التقاعد إلى 65 سنة وزيادة فتات في الأجور. في ظل هذا التجاذب الذي يمكن للواقع المتولد عن الانتخابات التشريعية أن يمحيه ، مادامت سلطة المال هي المحددة للنظام السياسي والاقتصادي ومادام التجاذب لا يهم إسقاط أسس نظام الاستغلال ، في ظل هذا التجاذب جرت الانتخابات التشريعية ، وفي قراءة أولية للأرقام تأكد هذا التجاذب بين التكتلين اليساري واليميني ، إذ جاءت نتائج "الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد" وتكتل "معا لأغلبية رئاسية" متقاربة تزيد لكل منهما عن 25 % وهو الأمر الذي يجعل التكهنات صعبة بخصوص التشكيلة التي ستكون عليها الأغلبية المقبلة في الجمعية الوطنية الفرنسية . وإضافة إلى رقم 25 أثار رقم آخر الانتباه والتعليقات والتحاليل وهو رقم المشاركة الذي لم يتعد 47,5% من مجموع المسجلين ، الأمر الذي يؤكد المنحى التنازلي للمشاركة منذ سنة 2012 ، و تنخفض هذه النسبة لدى الشباب مابين 18 و34 سنة إلى 36 %، مما يطرح الكثير من نقط الاستفهام حول الموقف الشعبي من الانتخابات عامة ومن الانتخابات التشريعية خاصة ؟ وحول حدود التغيير ومصداقيته، خاصة لدى أحزاب اليسار ولاسيما بعد تجارب الحكم التي مر منها اليسار الفرنسي •

تونس: سعيّد يعمق الأزمة ويرهن البلاد والشعب

علي الجلولي

تتصاعد كل مظاهر وتجليات الأزمة العامة في تونس بعد تمكن قيس سعيد من حسم الصراع مع بقية شقوق منظومة الحكم في جويلية الماضي بتنظيم انقلاب أقصى بمقتضاه خصومه من برلمان وحكومة وانتصب بايا جديدا يحتكر بين يديه كل السلطات وأصبح يحكم تونس بالمراسيم الرئاسية التي يصدر أغلبها في ساعات الليل الأخيرة مثل حلّ المجلس الأعلى للقضاء وهيئة الانتخابات التي سماها بالكامل وحدد مهماتها وهي اليوم الإعداد للاستفتاء الذي ينوي تنظيمه في 25 جويلية القادم ليفرض من خلاله دستورا جديدا يستعيد من خلاله النظام الرئاسوي الذي عانى منه شعبنا لعقود. ولئن حاول سعيد جرّ بعض الفعاليات المساندة له في إطار "حوار" ظلت خاصة القوى الخارجية تطالب به، فان قلة قليلة قبلت بلعب دور الكمبارس، كما رفض عمداء كليات الحقوق تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد أراده سعيد أن يكون جاهزا في بضعة أيام ليتم نشره في الرائد الرسمي نهاية شهر جوان. وفي الوقت الذي تتوسع فيه المعارضة السياسية للمشروع الشعبوي، يواصل الوضع الاقتصادي والاجتماعي تدهوره غير المسبوق، وتواصل المحادثات مع صندوق النقد الدولي تعطلها رغم التعهدات الحكومية بالقبول بكل وصفة الصندوق التي تهم

إلغاء صندوق الدعم والتحكم في كتلة الأجور وتجميد الانتدابات وزيادات الأجور وخوصصة جملة من المؤسسات العمومية، وهو ما صعّد الأزمة بين سعيد وحكومته من جهة والاتحاد العام التونسي للشغل الذي ينفذ يوم 16 جوان إضرابا عاما نقابيا في القطاع العام مع يوم غضب في جهة صفاقس التي تتواصل فيها منذ أكثر من عام أزمة النفايات والتي حولت العاصمة الاقتصادية لتونس إلى مزبلة كبرى.

وفيما تتقلص القاعدة السياسية للشعبوية المحافظة، وفيما تواصل المعارضة اليمينية بشقيها الرجعيين العمل، الدساترة من جهة (أزلام النظام السابق) والظلاميين من جهة أخرى (حركة النهضة وحلفائها)، تمكنت القوى الديمقراطية مؤخرا من تشكيل "الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء" وتتكون من أحزاب يسارية (حزب العمال وحزب القطب) وأخرى ليبرالية اجتماعية (التيار الديمقراطي والجمهوري والتكتل) بدأت في تجميع لفيف واسع من الديمقراطيين الرافضين للشعبوية والدساترة والخوانجية، فيما تتجه القوى النقابية والمدنية لإعادة تنشيط الائتلاف المدني المتكون من اتحاد الشغل ونقابة الصحفيين والنساء الديمقراطيات والمنتدى الاقتصادي الاجتماعي...، وذلك في أفق خلق قطب مستقل ديمقراطي شعبي مناهض للانقلاب وللاستبداد الذي يطل برأسه في تونس، ويناضل من أجل السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية.

من وحي الأحداث

إنهم يستهدفون الجامعة لتصبح أداة تطبيع العقول مع الكيان الغاصب

التيتي الحبيب

بعد ان انتقل التطبيع من الكواليس والاقبية تحت الارض الى الفضاء العام. وبعد ان مهد الطريق عبر التغلغل الاقتصادي والامني والمالي والتجاري ها هو ينتقل الى مرحلة متقدمة من خطواته.

نحن اذا امام تمكين التطبيع من وسائل تشكل الوعي وبناء الافكار والعقائد. جديد هذه الخطوة هو انشاء قنوات تلفزية بالمغرب تبث من على التراب الوطني لتصل الى بلدان شمال افريقيا وجنوب اوروبا الغربية ومشارف امريكا الشمالية. ستشتغل هذه القنوات في صنع المواد الاعلامية عبر انجاز الروبورطاجات وادارة الندوات وتغطية جميع الانشطة التجارية والسياحية للوافدين الصهاينة على المغرب بالاضافة الى احياء كل التراث اليهودي الموريسكي بالمغرب وتمكين الصهيونية منه وتوظيفه في مشروعها الأصلي في استعمار فلسطين وفرس الكيان الغاصب كقاعدة امبريالية متقدمة في المنطقة.

في خلفية هذه الموجة المتجددة من التطبيع اقتحام اسوار الجامعات والمدارس العليا. وقبل الاقدام على هذه الخطوة الجريئة والوقحة تم تمهيد الطريق امامها لكي لا تقوم أية معارضة حقيقية لهذا المشروع الجهنمي. سبق هذا افراغ الجامعات من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي تعرض للحظر القانوني وتم الزج بقيادته واطره في السجون ثم تم تسليط القمع على الحركة الطلابية واجتثاث التنظيمات اليسارية المناضلة وزرع كيانات دخيلة على الجامعة كالاواكس والعناصر البوليسية المتعددة الاشكال بالاضافة الى تشتيت صفوف الحركة الطلابية وغرس قوى سياسية رجعية ظلامية همها تتبع المناضلين التقدميين وتهديدهم في حياتهم الشخصية ومسارهم الدراسي. يضاف الى ذلك تصفية المضمون العلمي والمتنور للبرامج الدراسية وللمواد والتخصصات العلمية. وانتهى المسلسل التخريبي للتعليم الجامعي بالتحكم في الطاقم التربوي من اساتذة واطر ادارية وتم اغراق هذا الجسم الهام في العديد من المشاكل نتيجة السياسة الفاشلة في تدبير التعليم العالي ليتحول اهتمام الاساتذة الى القضايا المادية المعيشية المحضة وهكذا انفصل الأستاذ عن الطالب وانفصلت نقابة التعليم العالي عن الحركة الطلابية بانفصالها عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الغير موجود عمليا.

هذه هي التربة الخصبة التي هياها النظام امام تطبيق سياسته الجديدة في موجة التطبيع الحالية. اخترق الكيان الصهيوني اسوار الجامعة ونجح في بداية تنظيم الشراكات والندوات مع الجهات الرجعية في الجسم التربوي بالجامعات ولم ترفع امامه الا اصوات قليلة جدا من داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي وهي اصوات الاساتذة الاحرار بينما التيار الاتحادي وحلفاؤه يسكت عن التطبيع وهو بذلك يزكيه ويقوم بابشع خيانة في حق ابناء شعبنا. اما الفصائل الطلابية فهي غارقة في الصراعات الفصائلية أي انها سقطت في الفخ الذي نصب لها منذ القضاء على تواجد تنظيمات الحركة الماركسية اللينينة الى الامام و23 مارس والتي جعلت من الجامعة اسوارا محررة من قبضة النظام القائم. فعلى الفصائل الطلابية الانتفاضة على نفسها وتحرر نفسها من هذه التشرذم وتتفرغ بروح وحدوية ونضالية لتحرير الجامعة وتحصين الحركة الطلابية وانفصالها عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الغير موجود عمليا.